التحرير

سياسية اخبارية جامعة

إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

ISSN 2382-2643

ارتفاع صاروخي لنسب التضخم في تونس: الأسباب والحلول

هل سيتحقّق الأمن الغذائي؟ المقدّمات تدلّ على النّتائج

فساد سياسي وكوارث بالجملة

الأحد 15 صَفر 1444هـ الموافق لـ 11 سبتمبر 2022 م — العدد 407 — الثمن 1000 م

سفير الاتّحاد الأوروبي يؤكّد تبعيّة تونس لأوروبا

السعودية عاصمة المخدرات الأولى في الشرق الأوسط

التوجه للمؤسسات والمحاكم الدولية بيع لقضية فلسطين وعبث سياسي

كلمة العدد

حادثة وسط العاصمة: يتبادلون الاتهامات وينشغلون عن أصل الداء، نظام الغرب الذي يحمون

لماذا يطلق عون الديوانة النار على المهرب، ولماذا يدهس المهرب عون الديوانة؟

جاء خبر مقتل الشاب محسن الزياني، الأربعاء 7 سبتمبر الجاري، بقلب العاصمة، برصاص أحد أعوان الديوانة، الذين عمدوا إلى محاولة ضبط سيارته المحملة بعلب السجائر، وعند محاولته الفرار تم إطلاق النار عليه ليتوفى على عين المكان، ليعيد لأذهان الرأي العام نبأ وفاة العريف أعلى مجدي الشريف التابع لفرقة الحرس الديواني بالفحص، والذي تعرض لعملية دهس بسيارة تهريب عند محاولة إيقافها، يوم الجمعة 29 جويلية 2022، وكذلك نبأ مقتل عسكري في تبادل لإطلاق النار مع مهربين في ولاية تطاوين بأقصى الجنوب، حسب البيان الذي أذاعته يوم 18 جويلية 2022 وزارة الدفاع التونسية. فما طبيعة العلاقة بين هؤلاء الذين امتهنوا صناعة ما صار يعرف ب «التهريب» أو «التجارة الموازية» وبين أعوان الديوانة حتى تكون النتيجة ثلاثة قتلى في أقل من شهرين؟ بل الحال يفرض أن يلقى الضوء عن العلاقة بين ولي الأمر وسائر من هم في ذمته. فما الذي يبرر إزهاق أنفس حرم الله قتلها إلا بالحق؟

إنه لمن الجرم أن ينظر إلى أي قضية على غير حقيقتها، أو أن تتخذ مطية لتسجيل النقاط على حساب الخصوم السياسيين دون النظر بموضوعية إلى أصل الداء، للوصول إلى الحلول الجذرية لأي مسألة. فمن الانتهازية المقيتة أن يتخذ من مقتل الشاب محسن الزياني ذريعة للتدليل على فشل الجمهورية الثالثة، كأن الفلاح والنجاح كان عنوان الأولى، أو كأن الأرقام اللاحقة من جمهورياتهم ستأتي بالفتح المبين . ومن الجرم أيضا أن يتخذ من شماعة العشرية السابقة مشجبا تبرر به مستوى العيش المتدني الذي يرزح تحته التونسيون، ملوحين أن لو كانوا هم في السلطة حينها لأكل الناس شهدا وعسلا مصفى. وإنه لمن الجرم الفظيع أن يُعشّش في ذهن القائم على أمن الناس والمعهود إليه بإنفاذ القانون، أنه في حل من أي تبعة لتصرفاته أو أن يحظى بتبرير الجهات السياسية.

تعيد قضية مقتل الشاب محسن الزياني بالعاصمة، أو مصرع الجندي في أقصى جنوب البلاد أو عون الديوانة مجدي الشريف في منطقة الفحص، وغيرها من القضايا التي يبدو أنها لن تتوقف في ظل القوانين والنظم المشرعة اليوم، طرح موضوع القانون المنظم للحياة وصاحب الصلاحية في إصدار ذلك القانون وإلزام الناس به. فمحسن الزياني يجهد في عمل يراه حقا مشروعا، وعون الديوانة يرى أنه يقوم بواجبه في إنفاذ القانون وحماية الاقتصاد الوطني.

وهنا يطرح السؤال هل يباح لهذا التاجر أن يتصرف بتلك البضاعة على الوجه الذي يأتيه؟ وهل يحل لعون الديوانة أن يحول دونه والعمل الذي يعتاش عليه؟

هذا هو الصعيد الذي يجب أن ينظر من خلاله إلى مثل هذه المواضيع. فقصر ما حدث يوم الأربعاء 7جويلية من قتل لشاب قيل عنه أنه مهرب، على أنها جريمة تصفية خارج إطار القضاء، لا يفض الإشكال. فهل أن معاقبته من قبل القضاء على ما سمي بالتهريب وفق القانون الذي أمضاه عون الأمن، أو الحكم عليه بالإعدام حتى يصبح قتله مشروعا، يجعل من تطبيق ذاك القانون عدلا؟

فلا غياب الإطار القانوني للجرم الذي ارتكب بقلب العاصمة، ولا شيوع ظاهرة إفلات أعوان التنفيذ من العقوبة، ولا تواطؤ السلطة السياسية معهم، ولا المساندة الفجة من قسم كبير من قطاع الدعاية الرخيصة هي الأسباب الحقيقية لضياع الحقوق واختلال موازين العدل، ولكن أن نتخذ من هذه الإشارات السبب الرئيسي ونعلق مآسينا ومآسي بلدنا على أشخاص الحكام، سواء الحاكم بأمره قيس سعيد، أو الترويكا، أو بن علي وبورقيبه، ونكرر المطالبة باستنساخ نفس العوامل والأسباب التي أودت بنا إلى ما نحن فيه من ضياع وهوان، بالمطالبة بإرساء السيادة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، والحريات العامة والفردية، مصطلحات فضفاضة، لا تجد معناها إلا في مفهوم فصل الدين عن السياسة بإقصاء الإسلام عن الحياة، إذ لا يقام بها عدل ولا يتحقق بها إنصاف، إلا خدمة للأباطرة والظلمة. وهي دعوة صريحة وسافرة لاستمرار جريمة الخضوع لنظم ومعالجات فرضت علينا من أكثر من قرنين خضع لها حكام البلاد وأورثوا من خلفهم سوءتها فظلوا لا يرون عنها محيصا.

فمنذ أن فرضت بيننا الحدود، أصبح لمفهوم التهريب والتجارة الموازية، واقع وصار لحرمة التجارة من خلالها معنى ووضعت لها القوانين وتشكلت عليها الهيئات، وباتت تحظى بالقدسية، وينكر على من يتعداها. فتعطلت بذلك أحكام الشرع، ولم يعد لقوله سبحانه وتعالى: « وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ » عندهم معنى، إذا اتّجر التونسي مع الجزائري أو مع الليبي في ما أحل الله لهم من أسباب التكسب. فوضعت القوانين التي بموجبها ظن عون الديوانة أنه بتنفيذها يقوم برسالة مقدسة، وهو بصدد حماية اقتصاد البلاد، فلا ضير إن اضطر لقتل من اعتدى على القانون. وفي المقابل يسوغ «المهرب» لنفسه وهو يرى العون يهدد حلمه في صفقة هي كل رأس ماله، فينتهك حرمة دم لا تحل له. وقد أغفل الطّرفان النظر إلى القانون المطلوب تنفيذه وفقه تشريعه، عندما تمكّن بعض «الصفوة»، وبطانة السوء من الامتيازات التجارية، ورخص الاستثمار، ويحال غيرهم من مزاحمتهم في القطاعات التي أسندت إليهم، بالمعوقات الإدارية. حتى أن الشركات الأجنبية الناهبة حازت من امتيازات الاستثمار أهم القطاعات الاستراتيجية، ما أفقد أهل البلاد كل أمل في الانعتاق والتحرر من التبعية.

إن تغير الواقع السياسي للبلاد الإسلامية الذي تمر به في هذا الزمن لا يغير من حقيقة الأحكام الشرعية الواجبة على المسلمين. والتجارة بين أفراد الأمة تدخل ضمن أحكام التجارة الداخلية وهذه ينطبق عليها أحكام البيع والشراء التي حددها الفقهاء، وهى لا تحتاج إلى أي مباشرة من الدولة وإنما تحتاج إلى إشراف عام، في إلزام الناس بأحكام الإسلام في البيع والشراء.

وإذ أنه لا ثغور بين البلاد الإسلامية فتبقى التجارة بينهم مباحة لا يعوقها، عائق ومكسبها حلال، ولا يحل دم امرئ باع واشترى فيما أحل الله له، وقد جعل الله لمن تولى أمر الناس حفظ حقوقهم وصيانة عيشهم، ومالُ المؤمن الذي يضمنه ويحفظه القانون، هو سند وقوة لولي الأمر، وهو عون له ومنعة من الأعداء والحاجة إليهم. والله جل وعلا يقول في كتابه العزيز: « يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا « (29)- النساء - ويقول سبحانه: «وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ» (188) - البقرة -

وعَن ابْن مَسْعُود رضي الله تعالى عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: لَا يَحِلُّ دَمُ امْرئٍ مُسْلم يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه، وأَنِّي رَسُولُ اللَّه، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّب الزَّانِي، والنَّفْس بِالنَّفْسِ، والتَّارِك لِدِينِه الْمُفَارِق لِلْجَمَاعَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

قام وفد من لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير/ وعضوية الأستاذين الحبيب المديني ومحمد علي بن المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، وهو المعهد لتقديم نسخ من كتاب "نقض الفكر الغربي الرأسمالي، مؤخرا، إلا أنه ورغم المحاولات المتكررة والاستشارات فقد كان قرارهم عدم تسلم النسخ تلك، متنكبين عن يدّعون، لمجرد أن وجدوا أنفسهم أمام طرح ينقض عليه في بلادنا! في حين إن إدارة المعهد التونسي التعاون مع المؤسسات الغربية الاستعمارية، المنتصبة الألمانية، بل وصل الأمر حد الاعتزاز بالتوفّق في إنجاز الدخيلة، خلال سنة 2020 في علاقة برسم رؤية ولاية تونس، برئاسة الأستاذ ياسين بن يحيى، سالم، قام يوم الثلاثاء 30 آب/أغسطس، بزيارة إلى الرسمي الذي يقع تحت إشراف رئاسة الجمهورية، مبدأ وحضارة وثقافة" الذي أصدره حزب التحرير المطولة التي قام بها مكتب ضبط هذه المؤسسة، طبيعة الدور الفكري والبحثي لمؤسستهم التي أسس الفكر الغربي الذي نصبوا أنفسهم حراسا للدراسات الاستراتيجية هذه لا تجد ضيرا في في ربوعنا، كمؤسسة "كونراد إديناور (K A S)" 20 دراسة استراتيجية قطاعية، مع هذه المؤسسة لتونس لما بعد كوفيد 19 في أفق سنة 2025.

وتقوم لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير/ ولاية تونس منذ فترة بتوزيع الكتاب المذكور أعلاه على أهل الفكر والرأي وأساتذة الجامعات وسدنة الفكر الحداثي المضبوعين بالحضارة الغربية وعلى رأسهم أعضاء قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية وقسم الحضارة الإسلامية والأعضاء الشرفيون بمؤسسة بيت الحكمة. إن حزب التحرير بعمله هذا يتحدى المضبوعين بالثقافة الغربية وعلى رأسهم أعضاء بيت الحكمة والمعهد الاستراتيجي التونسي المرتبط بالرئاسة لمناظرتهم فكريا لبيان فساد المبدأ الرأسمالي وعظمة مبدأ الإسلام، حتى يُقلعوا عن تبعيتهم الفكرية والسياسية للغرب الكافر المستعمر ويعودوا إلى حضن أمتهم وينصروا مبدأ الإسلام العظيم، فيكفّروا بذلك عن جريمتهم في نشر الفكر الغربي والاستماتة في الدفاع عنه.

قال الله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

جواب سؤال:

الرزق هو كل ما يتمول به

السؤال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أيها الشيخ العالم الجليل

لو تكرمتم بالإجابة على سؤال لم أصل فيه لجواب شافي، أسأل الله ان يكون جوابه على أيديكم

السؤال: هل الرزق محصور بالمال فقط بمعنى كل شيء يمكن تملكه بسبب شرعي ؟ ام ان المال من نقود وأموال منقولة او غير منقولة هو جزء من الرزق، ولا تحوي كل أصناف الرزق .

فمثلاً هل الزوجة الصالحة رزق، وهل الصحة والنجاح والذرية الصالحة من الرزق ايضا ؟

وجزاكم الله عنا خير الجزاء

الجواب: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

إن الرزق هو كل ما يتمول به:

1- جاء في لسان العرب: (والرِّزق العَطاء وهو مصدر قولك رَزَقه الله... وقد يسمى المطر رزقاً وذلك قوله تعالى وما أَنزل الله من السماء من رزق فأَحيا به الأَرض بعد موتها، وقال تعالى وفي السماء رِزْقُكم وما تُوعدون. قال مجاهد هو المطر وهذا اتساع في اللغة... وأَرزاقُ الجند أَطماعُهم وقد ارْتَزَقُوا والرِّزقة بالفتح المرة الواحدة والجمع الرِّزَقاتُ وهي أَطماع الجند وارْتزقَ الجُندُ أَخذوا أَرْزاقَهم وقوله تعالى وتجعلون رِزْقَكم أَنكم تكذِّبون، أَي شُكْرَ رزقكم مثل قولهم مُطِرنا بنَوْءِ الثُّريا وهو كقوله واسأَل القرية، يعني أَهلها. ورَزَقَ الأَميرُ جنده فارْتَزَقُوا ارْتِزاقاً ويقال رُزِق الجندُ رَزْقة واحدة لا غير ورُزِقوا رَزْقتين أَي مرتين. ابن بري(..

2- وجاء في القاموس المحيط: (الرِّزْقُ، بالكسْرِ ما يُنْتَفَعُ به، كالمُرْتَزَقِ، والمَطَرُ، ج أَرْزاقٌ، وبالفَتْحِ المَصْدَرُ الحَقِيقِيُّ، والمَرَّةُ، الواحِدَةُ بهاءٍ، ج رَزَقاتٌ، مُحرَّكةً، وهي أَطْماعِ الجُنْدِ. ورَزَقَهُ اللهُ أَوْصَلَ إليه رِزْقاً، وفُلاناً شَكَرَهُ، أَزْدِيَّةٌ، ومنه "وتَجْعَلونَ رِزْقَكُم أنكم تُكَذِّبونَ"(.

3- وجاء في الصحاح في اللغة: (الرِزْقُ: ما يُنْتَفَعُ به والجمع الأَرْزاقُ. والرِزْقُ العطاءُ، وهو مصدر قولك: رَزَقَهُ الله. والرَزْقَةُ بالفتح: المرّة الواحدة، والجمع الرَزَقاتُ، وهي أطماع الجند. وارْتَزَقَ الجندُ، أي أخَذوا أرزاقهم. وقوله تعالى: "وتجعلون رِزْقَكُمْ أنكم تُكَذِّبونَ" أي شُكْرَ رِزْقِكُمْ. وهذا كقوله "واسأَلِ القَرْيَةَ" يعني أهلها. وقد يُسَمَّى المطر رَزْقاً، وذلك قوله عزّ وجلّ: "وما أنزل الله من السماء من رِزْقٍ فأحيا به الأرضَ" : وقال عزّ وجل: "وفي السماءِ رِزْقُكُمْ"، وهو اتّساعٌ في اللغة)

4- وجاء في الكراسة عن الرزق: (وأما مسألة الرزق فإن الآيات الكثيرة القطعية الدلالة لا تدع مجالاً لمن يؤمن بالقرآن إلا أن يؤمن بأن الرزق بيد الله يعطيه من يشاء. ومسألة الرزق غير مسألة القدر، فإن القدر هو أن الله يعلم أن الأمر الفلاني سيقع قبل وقوع ذلك الأمر فيكون قد كتب وقد قدّر، أما الرزق فإنه ليس فقط أن الله يعلم أن فلاناً سيرزق، فيكون قد كتب وقدّر، بل هو إلى جانب ذلك، أي إلى جانب كونه قد قدّر الرزق، فإن الرازق هو الله وليس العبد، هذا ما تدل عليه الآيات: "لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ" (سورة طه)، "وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ" سورة المائدة، "اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ ۖ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ" (سورة الشورى..)

5- وأما ما ذكرته من غير ما يتمول به مثل: الذرية الصالحة والصحة والعافية وكل ما يقع في الدائرة التي تسيطر عليك، أي ليس عملك الاختياري فهو في دائرة القضاء، وهذا يشمل الرزق وكل الأفعال الواقعة منك أو عليك دون اختيارك... جاء في الكراسة في موضوع القضاء والقدر تحت عنوان (الرأي الصواب في مسألة أفعال العباد) ما يلي:

[الرأي الصواب في هذه المسألة بالنسبة لأفعال العباد أن الإنسان يعيش في دائرتين: إحداهما يسيطر عليها، وهي الدائرة التي تقع في نطاق تصرفاته وضمن نطاقها تحصل أفعاله التي يقوم بها بمحض اختياره، والأخرى تسيطر عليه وهي الدائرة التي يقع هو في نطاقها وتقع ضمن هذه الدائرة الأفعال التي لا دخل له بها سواء وقعت منه أو عليه. فالأفعال التي تقع في الدائرة التي تسيطر عليه لا دخل له بها ولا شأن له بوجودها، وهي قسمان: قسم يقتضيه نظام الوجود، وقسم تقع فيه الأفعال التي ليست في مقدوره والتي لا قبل له بدفعها ولا يقتضيها نظام الوجود، أما ما يقتضيه نظام الوجود فهو يخضع له ولذلك يسير بحسبه سيراً جبرياً، لأنه يسير مع الكون ومع الحياة طبق نظام مخصوص لا يتخلف، ولذلك تقع الأعمال في هذه الدائرة على غير إرادة منه، وهو مسيَّر فيها وليس بمُخير...

فهذه الأفعال كلها التي حصلت في الدائرة التي تسيطر على الإنسان هي التي تسمى قضاء، لأن الله وحده هو الذي قضاها، ولذلك لا يحاسب العبد على هذه الأفعال مهما كان فيها من نفع أو ضر أو حب أو كره بالنسبة للإنسان، أي مهما كان فيها من خير أو شر حسب تفسير الإنسان لها، لأن الإنسان لا أثر له بها ولا يعلم عنها، ولا عن كيفية إيجادها، ولا يملك دفعها أو جلبها مطلقاً ، وعلى الإنسان أن يؤمن بهذا القضاء أنه من الله سبحانه وتعالى...]) انتهى

آمل أن يكون في هذا الكفاية والله أعلم وأحكم.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

11 صفر الخير 1444هـ - الموافق 2022/09/07م

أمير حزب التحرير

م. وسام الأطرش

ارتفاع صاروخي لنسب التضخم في تونس: الأسباب والحلول

الخبر:

قال الخبير في الاقتصاد والأسواق المالية معز حديدان في تصريح لموزاييك يوم الثلاثاء 6 أيلول/سبتمبر 2022 إن نسبة التضخم لشهر آب/أغسطس 2022 التي أعلنها المعهد الوطني للإحصاء والمقدرة بـ8.6 ٪ تعد رقما قياسيا وأعلى نسبة للتضخم تبلغها تونس منذ أيلول/سبتمبر 1991 حيث سجلت آنذاك نسبة تضخم بلغت ٪8.65. وحذر حديدان من خطورة تواصل نسق ارتفاع نسبة التضخم منبها من خطورتها على الاقتصاد والقدرة الشرائية للتونسيين. (موازييك)

التعليق:

إن أزمة التضخم هي جزء من الاقتصاد الرأسمالي وسمة من سماته، فإن سياسته النقدية تنبع من أن المال في السوق يجب أن يكون أكثر من السلع والخدمات. فقد ألغت أمريكا نظام التعامل بالذهب في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، وهذا هو الاسم الآخر لاتفاقية النقد الدولية، وبموجب هذه الاتفاقية فقد تم تحديد قيمة عملة كل دولة انضمت إلى الاتفاقية ووافقت على جعل عملتها قابلة للتحول إلى الذهب مقابل الدولار، وقد ظل الدولار هو العملة الوحيدة القابلة للتحول إلى الذهب. وفي عام 1971 قامت الولايات المتحدة بإلغاء هذا النظام النقدي الذي جاء به بموجب اتفاقية بريتون وودز لكي يتسنى لها استخدام المال كأداة للاستعمار والتلاعب بالنظام النقدي الدولي بما يتماشى مع مصالحها.

نعم، إن التضخم هو سمة دائمة لهذا النظام الرأسمالي ونتيجة حتمية لتبني الخيار الاقتصادي الليبرالي في تونس، لأن البنك المركزي التونسي يوسّع باستمرار العملة الورقية المتداولة، ويخلق الائتمان من خلال أدوات الدين مقارنة بالسلع والأصول، ومن خلال عمليات طباعة النقود، والاحتياطي المصرفي الجزئي، وتمويل النفقات الزائدة من خلال سندات الخزانة بربا، فهذه الآليات الرأسمالية الدائمة وهذه السياسات الجائرة التي حرّمها الشرع، هي التي تتحد في إحداث فيضان عارم يغرق الناس في دوّامة التضخم التي لا ينهيها تغيير سعر الربا، لا برفعها ولا بخفضها.

لقد أشار الاقتصادي البريطاني الشهير جون مينارد كينز في نظريته العامة إلى هذه المفارقة الصارخة التي يتخبط فيها النظام الرأسمالي المستند إلى سعر الربا عندما اعتبر أنه كلما كان سعر الربا مرتفعا كانت كلفته باهظة على المستثمرين من حيث ارتفاع كلفة الاقتراض التي تؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار وتصاعد التضخم. وكلما كان سعر الربا منخفضا أو محدودا أضرّ بالمودعين الذين يأملون في الحصول على عائد مُجْزٍ لودائعهم ومدخراتهم. وبعبارة أخرى، لن ينتهي التخبطً والاضطراب والتيه والضلال والتقلّب الناتج عن تغيير سعر الربا، إلا بإعلان الحرب على الرّبا والعودة إلى شريعة رب العالمين.

لذلك فإن الأوبئة العالمية والحروب الإقليمية والدولية التي تتذرع بها الأنظمة الحالية وتعتبرها أسبابا للتضخم، ليست في الحقيقة أسبابا مباشرة، إنما هي بمثابة الأطعمة المحفزة للمرض، والتي ينصح الأطباء بتجنبها كي لا يستشري المرض في جسد المريض، ولكن مصدر التضخم الرئيسي والسبب الأساسي لهذه الحالة الاقتصادية المرضية، هو السياسة النقدية الرأسمالية رأسا. فإذا لم تتم معالجة هذا المرض من جذوره، فسوف يتكرر وبشكل دوري خاصة إذا استمر وجود تلك المحفزات من أوبئة وحروب وغيرها.

لهذا السبب فإن الطريقة المثلى لعلاج مرض التضخم بشكل جذري هو العودة إلى العمل بنظام الذهب والفضة. ولكن من المستحيل بالنسبة لتونس الخاضعة للنظام الرأسمالي العالمي، وكذلك الحكام الضعفاء الذين لا يستطيعون رفض إملاءات صندوق النقد الدولي، أن يطبقوا هذا الحل؛ لأن هذا يعني الخروج عن النظام النقدي العالمي، وحكام تونس لا يجرؤون على فعل هذا. فلا أسيادهم ولا النظام الرأسمالي المعجبون به يسمحون لهم بذلك، بل لا يُسمح لمن يفكر خارج هذه الأطر الفكرية الرأسمالية بالوجود ضمن الوسط السياسي الرسمي، لا في الحكم ولا في المعارضة. وعليه فإنه يُرجّح أن تزيد نسب التضخم مجددا في تونس مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية بما لها من تداعيات على منطقة اليورو التي يرتبط بها اقتصادنا المحلي، خاصة وقد بلغت عمليات طباعة العملات الورقية في ظل الأزمة الحالية مستويات قياسية مع استسهال تمويل الميزانية من طباعة النقود.

فقط دولة الخلافة يمكنها إنهاء التضخم المروع، وسوف تقضي عليه بالنقود النائبة المرتبطة بالذهب وستدفن التضخم إلى غير رجعة بإذن الله. إذا كان حكام تونس بمن فيهم وزراء المالية وخبراؤها الاقتصاديين صادقين في القضاء على التضخم فإن عليهم الإصغاء لحزب التحرير الذي وضع وتبنى سياسات تفصيلية للقضاء على التضخم، والكفر بالنظام الديمقراطي الفاسد والتوقف عن البحث عن حلول للتضخم من خلال حلقة الرأسمالية المفرغة، وأن يدعموا حزب التحرير من أجل التغيير الحقيقي الجاد.

يتبع....

إنّ السياسة الإسلامية الثورية للعملة، في ظل الخلافة القائمة قريبا بإذن الله، هي التي ستقضي على التضخم، ولن تصدر الخلافة سوى العملة المدعومة بالذهب والفضة، وبالتالي ستقضي على التضخم الناجم عن طباعة العملات الورقية التي تعتمد على الأصول والسلع، وسيؤدي إلغاء القروض الربوية إلى القضاء على النظام المصرفي الاحتياطي الجزئي، ما يوجد الاستقرار والانضباط المالي في تحصيل الإيرادات والنفقات، وسيؤدي إلغاء الربا أيضاً إلى تحرير تونس من المدفوعات الربوية بإذن الله، كما ستنهي الخلافة الاحتكار والتكتلات في الواردات، وهذا هو التغيير الوحيد الذي سيضع نهاية للتضخم الذي يكسر ظهور الناس، وقد وضع حزب التحرير بالفعل سياسات مفصلة في هذا الصدد جاهزة للتنفيذ، ويطالب أهل تونس بالتوقف عن تحمل نظام الكفر الديمقراطي والسكوت عن هذه السياسات الرأسمالية الجائرة في حقه، وأن يتقدموا لدعم مشروع الخلافة على منهاج النبوة من أجل إحداث التغيير الحقيقي.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

فساد سياسي وكوارث بالجملة...

أ- علي السعيدي

متابعينا الأكارم على جريدة "التحرير"، نبث إليكم هذه الحزمة من بعض الأخبار اليومية "السارة والسعيدة" من بلادنا تونس، أخبار تتكرّر يوميّا وتتواتر حتى صارت جزءا لا ينفصل عن حياتنا اليومية:

- انهيار الدينار أمام الدولار وكل العملات.

- تآكل احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية.

- تونس تملك 424 مليون دينار في حسابها الجاري، تنفق يوميا 180 مليون دينار، أي أن المبلغ يكفيها لمدة ثلاثة أيام فقط.

- زيادة عجز الميزانية إلى معدل 9.1 بالمائة وارتفاع تكلفة خدمة الدين .

- توقعات بالترفيع في نسبة الفائدة المديرية من قبل البنك المركزي.

- رتفاع معدل التضخم السنوي وتدهور القدرة الشرائية .

- فقدان كلّي لمادة القهوة والسكر والحليب فضلا عن مواد أخرى اعتادها أهل البلاد, وإرتفاع مشط في الأسعار ورفع كلّي للدعم الذي بالكاد يستشر الناس وجوده.

- توقّف الإنتاج في العديد من المعامل المعتمدة على مادة السكر وغلق أبوابها.

- موجة هجرة (حرقة) غير طبيعية فرارا من الوضع المزري إلى مجهول لا يعلم خفاياه إلا رب العالمين، وحالات غرق وجثث وأشلاء بالجملة.

- مظاهرات وغلق للطرقات وحرق للإطارات ومواجهات في عديد المناطق احتجاجا على تردي الأوضاع وغلاء المعيشة وفقدان المواد التموينية ...

دلالات هذه الأخبار:

إنه لمن باب التندر فقط أن وُصفت هذه الأخبار بالسعيدة والسارة وقد أُطلق الوصف ويُراد عكسه، فهي ترمز إلى قمّة البؤس والشقاء الذي طال البلاد والعباد وصار الناس يتجرعون مرارته دونما أي بصيص أمل في التغيير أو تقليل من حدته.

منذ تشكل حكومات ما بعد الثورة وإلى يوم الناس هذا ومنذ ما قبل 25 جويلية وإلى ما بعده، جميع من تقلدوا الحكم وإدارة الشؤون ما زادونا إلا رهقا ومنذ الثورة إلى 2022 والحال يزداد سوءا، ازدادت المديونية وارتمى الدينار في أحضان الدولار بعد تخلي الدولة والبنك المركزي عن عملتها وقلّ الإنتاج وازداد التضخم فارتفعت الأسعار وزاد لهيبها في الطبقات الضعيفة وارتفعت الضرائب والحفر في جيوب الفقراء وباتت تلك روشتة صندوق النقد الدولي وتوصياته لحكام السفارات بزيادة الضرائب ورفع الدعم حتى تكون العوائد مضمونة للمانحين ويكون الربح ربحين، ربا وهيمنة، حتى بات الفقر سمة لازمة لكل أهل تونس وشبح الجوع يطاردهم مما دفع بالكثيرين للهرب منه في اتجاه البحر طلبا للأحسن فكان الأسوأ، فلم يقتصر الحال على فئة الشباب المعطلة عن العمل بل شملت كذلك طاقات البلاد من أطباء ومهندسين وأساتذة وغيرهم كثير وعائلات بأكملها... ولربّما نسمع في الأيام القادمة خبرا مفاده "حرقة رئيس أو وزير".

إن الشقاء والمعاناة ليستا بلا سبب فلكل نتيجة سبب وبقليل عناء نرمي سهامنا للنظام الرأسمالي المُطبق علينا في بلد الزيتونة، نظام الشقاء هذا والذي توارثه العملاء حُكما ليُفعّلوه فينا منذ بورقيبة إلى الآن فآل بنا الحال إلى تعاسة لا نُحسد عليها وكانت سببا لكل تلك الفواجع المذكورة أعلاه.

إذا عُرف السبب بطُل العجب:

جولتنا الإخبارية هذه دلّلت على مدى التدرّك الذي بلغناه حين حكمتنا العلمانية الفاجرة تحت نظام الحكم الرأسمالي وبأشباه رجال سمّوا أنفسهم "حُكاما" زورا وبهتانا، باعوا آخرتهم بدنيا غرب حاقد، كانوا ملاذه لإحكام قبضته على بلاد المسلمين حتى يستأثر بغنائمها ولا تنفك عن بقائها حديقته الخلفية وحبله السري الذي يمده بأسباب العيش ولن يتركها ولو جف ضرعها فالتبعية تجعل من أهلها عبيدا له خادمين لمصالحه.

إن الظان بإمكانية التغيير وصلاح الأحوال بترقيعات من هنا أو هناك, كتغيير وال أو إقالة وزير أو سجن موظف أو ادعاء مقاومة الإحتكار أو غيره، لواهم حقا،...يتبع

سفير الاتّحاد الأوروبي يؤكّد تبعيّة تونس لأوروبا

خصّصنا 500 مليون أورو لدعم تونس خلال السنة الحالية

قال سفير الاتحاد الأوروبي في تونس ماركوس كورنارو، يوم الخميس 08 سبتمبر 2022، إنّ قيمة دعم الاتحاد الأوروبي لتونس بلغت 500 مليون أورو تم تخصيصها لكل ما هو إصلاحات للخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية، مشيرا إلى أنّ تونس ستتوصّل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وأضاف سفير الاتحاد الأوروبي في تونس خلال حضوره في برنامج "اكسبراسو" أنّ جهته قامت بتمويل عديد المشاريع في تونس من بينها مشروع "إينوفي" الذي يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال والابتكار داخل المناخ الاقتصادي التونسي بقيمة جملية بلغت 15 مليون أورو، إضافة إلى مشروع آخر يتعلق بتسهيل ولوج المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى التمويلات وهو مشروع "أنافا"، على غرار مشروع "إنصدّر" موجّه للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس ويهدف إلى مساعدة المؤسسات إلى اقتحام أسواق أجنبية أوروبية وإفريقية".

وأكّد السفير أنّ تونس تأثّرت بالأزمات الصحية والحرب الروسية الأوكرانية، مما ساهم في تضرر عديد القطاعات أهمها قطاع السياحة، داعيا في هذا السياق إلى تفعيل اتفاقيات السماوات المفتوحة.

وبخصوص القطاع الفلاحي، أشار ماركوس كورنارو إلى أنّ الاتحاد الأوروبي خصّص 25 مليون أورو لمرافقة أكثر 30 ألف فلاح صغير من خلال تمكينه بأكثر من 30 بالمائة من احتياجاته المالية خلال الموسم الفلاحي الحالي.

كما كشف سفير الاتحاد الأوروبي في تونس أنّ الاتحاد سيبقى سنة 2023/2024 من بين الداعمين لتونس خاصة في مجالات التربية والمياه، إضافة إلى دعم برنامج الإصلاحات الذي عرضته الحكومة على صندوق النقد الدولي، مؤكّدا أنّ الاتحاد الأوروبي سيظلّ الشريك الوفي لتونس.

التّحرير:

يؤكّد هذا الخبر أنّ تونس لا تملك أمرها حتّى في أبسط الأمور، وهو خبر تنقله وسائل الإعلام المحلّيّة بل تتسابق في نقله، وربّما تفاخر بعض الصحفيّين على زملائهم لقدرته على استضافة السّفير في برنامجه. ومن يتدبّر ما جاء في الخبر من عنوانه يرى أنّه ينضح بالإهانة لتونس وأهلها، قد يقول البعض إنّ في ذلك مبالغة، وأنّ الأمر لا يعدو المساعدة وهي أمر مطلوب بين الدّول وخاصّ في الأزمات، وأين العيب بل أين الإهانة في المساعدة؟؟؟

نقول:

1- المساعدة البريئة، هي أن تأخذ الدّولة التّونسيّة المال وتضعُه أين تشاء حسب قرارها هي لا حسب قرار أوروبيّ، ولكنّ الواقع مخالف لذلك، فالمسمّى مساعدة هنا ليس مساعدة، بل هو مال خصّصته دول الاتّحاد الأوروبيّ من ميزانيّتها وناقشه نوّاب أوروبيّون مع المسؤولين وصادقوا على مقدار المال (500 مليون أورو) وعلى كيفيّة صرفه وعلى من يُشرفُ على صرفه، فكيفيّة الصّرف حدّده الأوروبيّون ولم يُحدّده المسؤولون في تونس، ولا يكون تحديد صرف الأموال إلّا ضمن سياسة أوروبيّة مرسومة لتونس، ألا يعني هذا تبعيّة؟ أليس هذه هي الإهانة بعينها؟؟؟

2- من يُشرفُ على صرف "المساعدات" السفير الأوروبي، ليكون المسؤولون التّونسيّون تحت إمرته، وهو من يُحاسبُهم ولا دخل هنا لمحكمة المحاسبات. أليس هذا هو الاستعمار بعينه؟

3- مجال الصّرف، المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة، صغار الفلّاحين، والسّؤال هنا لمن سيكون ولاء هؤلاء الذين تلقّوا المساعدات، هل سيكون ولاؤهم لتونس للمسؤولين التّونسيين أم للسفير الأوروبي؟؟ أليس في ذلك شراء للذّمم؟؟ والمسؤولين في تونس هم الوسيط السّمسار الذي تُباع الذّمم بمساعدته ومباركته. أليس في ذلك بيعا للبلد وأهله؟؟؟

هل سيتحقّق الأمن الغذائي؟ المقدّمات تدلّ على النّتائج

يوم الإربعاء 7 سبتمبر كان افتتاح الندوة الوطنية للاستعداد لموسم الزراعات الكبرى 2022 – 2023 فاشتكى رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، نور الدين بن عياد:

- أن الوزارة لم توفر بعد الأسمدة الضرورية للاستعداد لموسم الزراعات الكبرى التي تنطلق عادة خلال شهر سبتمبر.

- عدم تجاوب السلطة مع مطالب الفلاحين لضمان مضاعفة الانتاج وإنجاح هذا الموسم.

- ودعا الى ضرورة الاستعداد الحثيث لهذا الموسم من خلال توفير مستلزمات الانتاج وتحضير الأراضي لتفادي غلاء الأسعار وعدم توفر مادة القمح على المستوى الوطني والعالمي اثر الحرب الروسية الأكرانية.

- من انعدام استراتيجية واضحة تمكّن الوزارة من وضع تقديرات واقعية للصابة وتفادي نشر الأرقام الواهية على غرار الموسم الفارط الذي لم يحقق سوى 7،4 مليون قنطار من القمح الصلب عوضا عن توقع 16 مليون قنطار.

التّحرير:

تعيش تونس أزمة غير مسبوقة وخاصّة في الموادّ الغذائيّة، وصارت الأخبار تُطالعنا، بقدوم شحنة قمح أو شحنة سكّر أو زيت... وصار وصول شحنات الغذاء حدثا ينتظره التّونسيّون.

هكذا جعلوا التّونسيين مجموعات من الجوعى، تنتظر وصول الطّعام وتشرئبّ منهم الأعناق نحو قارورة زيت أو حفنة سكّر ويخشون فقدان الحليب والقهوة .....

فأين الغرابة وأين العجب؟ والمقدّمات تدلّ على النّتائج، الدّولة (إن كان في تونس دولة)، لا تستطيع أن تستعدّ لموسم الفلاحة، ولا توليه أهمّيّة، فالرئيس مشغول بقانون الانتخابات والأحزاب منشغلة بالرّئيس وقانونه، والجميع يبكي تونس بدموع تماسيح.

الوزارة تفتقد للاستراتيجيّة الواضحة، فهل ستضعها الآن والموسم الفلاحي قد بدأ فعلا؟ فقدان الأسمدة يعني موسما فلاحيّا صعبا ومتأزّما، وإن توفّرت الأسمدة فهي من الخارج مستوردة بالأسعار العالميّة الغالية التي زادت أكثر من 30 في المائة، فهل سيقدر عليها الفلّاحون؟ وإن قدروا عليها وجاء الإنتاج أو بعضه فكيف ستكون الأسعار؟ هل سيقدر عليها المواطن؟

وإذا أضفنا إلى هذا، خبر مطالبة البنك الدّولي تونس رفع الدّعم عن منتجات القمح، فكيف سيكون الحال؟

فهل يبدو لكم أنّ الأزمة في طريقها إلى الانفراج؟ هل يبدو لكم أنّ تونس دولة تستطيع التّخطيط والتسيير؟

البنك الدولي: ضغوط إضافية على المالية العمومية في تونس

أصدر البنك الدولي الأربعاء 7 سبتمبر 2022، بيانًا، أكد فيه أنّ «بطء وتيرة تعافي الاقتصادي التونسي من جائحة كورونا، والتأخير في تنفيذ (الإصلاحات) الرئيسية بما في ذلك إصلاح منظومة الدعم، سيؤديان على الأرجح إلى ضغوط إضافية على المالية العمومية للبلاد وزيادة عجز الموازنة والميزان التجاري»، وفق تقرير «المرصد الاقتصادي لتونس».

وقال مدير مكتب البنك الدولي في تونس ألكسندر أروبيو، أنه «بينما بدأ اقتصاد تونس مسيرة تعافيه من أزمة كورونا، واجهت البلاد تحدياً مزدوجاً يتمثل في ارتفاع أسعار السلع الأساسيّة والحرب في أوكرانيا، والتي خلقت ضغوطاً هائلة على إمدادات القمح والطاقة العالمية».

وتابع أروبيو: «وإدراكاً من البنك الدولي لهذه التحديات غير المسبوقة، فقد منح في نهاية جوان قرضاً بقيمة 130 مليون دولار لتونس للمساعدة على تخفيف تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي للبلاد. وسيتيح ذلك للحكومة تمويل مشتريات الحبوب مع البدء في تنفيذ الإصلاحات المعلنة» وفقه.

وبخصوص منظومة دعم المواد الغذائية، «والتي هي أحد الأسباب الرئيسية للارتفاع في عجز كلٍ من الميزان التجاري والموازنة، يُظهر التقرير بالنسبة للقمح، أنه وعلى الرغم من أن منظومة الدعم حافظت على استقرار الأسعار للمستهلكين، فإنها فرضت ضغوطاً كبيرة على المالية العمومية للدولة، وأضرّت بالمزارعين ومصنعي المواد الغذائية، وأدت إلى الإفراط في الاستهلاك، مع حدوث تسربات خارج هذه المنظومة وهدر كبير».

واقترح البنك «استبدال دعم أسعار المواد الغذائية بتحويلات نقدية تعويضية للأسر الأكثر احتياجاً سيجعل هذه المنظومة أكثر فاعليّة، ويخفض تكاليف المالية العمومية وتكاليف الاستيراد، ويعزز الأمن الغذائي في مواجهة الصدمات المستقبلية» وفقه.

التّحرير:

بيان البنك العالمي، يكشف كيف تكون الدّول تحت الوصاية، فالبيان والمسؤولون عنه يُقدّم تقريرا يُشخّص مشكلا في تونس. ولكن من وجهة نظر من؟ من وجهة نظر من يقف وراء البنك العالمي، أي من وجهة نظر المستعمرين، ويتلقّفه الأتباع في تونس زاعمين أنّه تشخيص علميّ دقيق من خبراء عالميين.

التّقرير لا يقدّم تشخيصا فحسب بل يُقدّم حلولا أيضا، وهي أيضا حلول من وجهة نظره، فالحلّ عند البنك هو رفع الدّعم عن الحبوب ومشتقّاتها. لماذا لأنّ الميزان المالي لا يتحمّل (هكذا يقول العلم)، وماذا عن الشّعب؟ ماذا عن جوعه؟ المسؤولون في تونس ينتظرون البنك الدّولي وصندوق النّقد، ينتظرون منه «المساعدة» فتأتيهم بشكل أوامر تنفيذيّة، شروط لا تعرف إلّا ضمان الرّبح لكبرى الشّركات العالميّة، والرّبح أضعافا مضاعفة وخاصّة في وقت الأزمات فالرّأسماليّون ينتعشون في ظلّ الأزمات يستغلّونها لتنتفخ جيوبهم وبطونهم، أمّا الشّعوب فلا عزاء لها، كبرى الشّركات العالميّة لا يهمّها أن يجوع الفرنسيّون والبريطانيّون فما بالك بالتّونسيين. ولكن إن كان للفرنسيين والبريطانيين من يدافع عنهم، ويضغط على الشّركات وأصحابها ليخفّضوا شيئا من الرّبح لفائدة شعوبهم، فمن للتّونسيين؟ من لأهل تونس وقد اعتلى الكراسي أتباع، لا يعرفون إلا تنفيذ الأوامر التي تأتيهم من وراء البحار؟

ثمّ إنّ أوروبا مأزومة وشعوبها على مشارف الجوع والبرد، وهي دول عريقة في الاستعمار. فكيف ستُصرّف أزمتها؟ ستصرّفها كما اعتادت من دماء شعوبنا نحن من دماء التونسيين والجزائريين والمصريين واليمنيين... نعم ستزداد الشّركات العالميّة شراسة ضدّنا وستعوّض ما خسرته في بلدانها من دمائنا.

وفاة شاب بطلق ناري من الحرس الديواني في تونس.

علقت الإدارة العامة للديوانة، صباح الخميس 8 سبتمبر 2022، على حادثة وفاة شاب إثر إصابته بطلق ناري خلال مطاردته من قبل الحرس الديواني في منطقة حديقة الباساج، في تونس العاصمة، مساء الأربعاء 7 سبتمبر، ذاكرة أن "الأبحاث الإدارية بيّنت أن مصالح الحرس الديواني بتونس تحصلت على معلومات حول وجود سيارة محملة بكمية كبيرة من السجائر المهربة في جهة الباساج فتمّ توجيه دورية على متن سيارة نظامية على عين المكان أين تمّ ضبط السيارة المشبوهة وسائقها وتمت مباشرة إجراءات حجزها"، وفقها.

وأضافت، في بيان، "إلا أن مجموعة كبيرة من المهربين تجمهرت على عين المكان واعتدت على الدورية بالعنف وبالمقذوفات لمساعدة سيارة التهريب على الفرار".

وتابعت "نتج عن هذا الاعتداء إصابة أحد أعوان الدورية إصابة بالغة على مستوى الرأس سقط على إثرها أرضًا وحاول سائق سيارة التهريب دهسه ممّا أجبر أحد زملائه على إطلاق أعيرة نارية تحذيرية في الهواء وعلى عجلات السيارة أصابت إحداها السائق"، وفق روايتها.

وأكدت أن النيابة العمومية قامت بفتح بحث تحقيقي في الحادثة تعهّدت به المصالح الأمنية المختصة، وتمّ للغرض الاحتفاظ بأعوان دورية الحرس الديواني على ذمة الأبحاث في انتظار صدور نتائج الاختبار البالستي وتقرير الطب الشرعي.

كما أشارت إلى "إخضاع عون الديوانة المصاب إلى تدخّل جراحي بعد أن تبيّن حصول كسور على مستوى الجمجمة والأنف والفكّين وأضرار على مستوى شبكيّة العين".

وكانت إصابة شاب بطلق ناري خلال مطاردته من قبل الحرس الديواني في منطقة حديقة الباساج، في تونس العاصمة، مساء الأربعاء 7 سبتمبر 2022، قد أثارت حالة احتقان وتوتر.

ويتعلق الأمر، وفق مقاطع فيديو متداولة على منصات التواصل الاجتماعي وبعض الشهادات لـ"الترا تونس"، بإطلاق أعوان دورية تابعة للحرس الديواني النار أثناء محاولة حجز بضائع قيل إنها "مهربة" وأدى ذلك إلى إصابة مواطن، تم نقله إلى المستشفى، أين توفي.

التحرير:

هذا نظام ظالم ... هذا نظام قاتل... يجثم على صدور النّاس يسلبهم الرّغيف.. يخنق ابتسامتهم ويقتل آمالهم وأحلامهم.

حرص بيان الدّيوانة على كلمة مهرّب ومهرّبين، لإدانة الشّابّ المقتول ومن أراد إعانته على إنقاذ بضاعته من الحجز. البيان يعتبر جزء من الشّعب التّونسيّ عدوّا، في خطاب عدائيّ، يبرّر القتل والتّصفية. وهذا الخطاب هو جزء من خطاب الدّولة في تونس التي جعلت من التّونسيين أعداء لا شعبا يجب أن تُرعى مصالحه، شعبا يجب أن يُعاقب لأنّه يبحث عن سبيل للعيش. بعد أن عجزت هذه الدّويلة عن إيجاد سبل للعيش الكريم، هاهي تمنع النّاس من البحث عنه، تمنعهم ولو بقتلهم بشكل غير مباشر بجعلهم يلقون بأنفسهم في البحر أو بشكل مباشر بالرّصاص الحيّ. (لماذا يحمل الدّيواني سلاحا بالرّصاص الحيّ في قلب العاصمة؟؟؟ لمن يستعدّ وضدّ من يستعمله؟؟؟)

كتب الأستاذ عماد الدّين حدّوق المحامي لدى التّعقيب والقيادي في حزب التّحرير ولاية تونس تدوينة على صفحته الرّسميّة في الفيسبوك حول عمليّة قتل الشّابّ محسن الزياني في الباساج. ما يلي:

الاستاذ عماد الدين حدوق

٧ سبتمبر، الساعة ١١:٢٧ م ❖

يـــــا قـــــاتل الروح ،، وين تـــــــــروح

محسن رحمه اللّه وغفر له، قتيل الحرس الديواني اليوم في الباساج، لا أعرفه، وقد يكون الديواني في حالة دفاع شرعي، ولكن وفي كل الحالات فإن محسن قتله جلاوزة هذا النظام النافق، فهل تركت الديوانة الحاوية تمر من الحدود، واشترى المهرب كامل الطريق، واشترى مكان المخزن، واشترى طرق التوزيع إلى أن وصلت البضاعة إلى محسن ورفاقه في شوارع تونس الضيقة، فلم يجد الحرس الديواني غير محسن ورفاقه لينفذ عليهم القانون، محسن آثر الصمود والمقاومة (سوف نبقى هنا) لم يشأ الحرقة إلى أوروبا مثل آلاف التونسيين الذين غادروا البلاد، هو مقتول مظلوم ونسأل اللّه أن يتقبله شهيدا عنده، هو من قافلة الشهداء الذين قتلهم النظام البورقيبي وسليله بن علي والخونة الذين سرقوا ثورة الشعب.

محسن يذكرني بمنوبة وقعت إحالتها على المحكمة من أجل مسك بضاعة أجنبية مجهولة المصدر وبدون فاتورات، خالتي ربح أقسمت أمام القاضي بأنها لا تملك جواز سفر، وبأن بضاعتها قد اشترتها من الحوانيت المنتصبة في بنقردان وأمام الحرس الذي كان ينظم السوق، هي لم تفهم لماذا تم إيقافها هي فقط من جملة راكبي الحافلة التي ذهبت بهم إلى بنقردان في إطار رحلة تسوق أسبوعية، هي قد لطمت وجهها في قاعة المحكمة عندما حكم عليها القاضي بأن تدفع الخطية، صرخت ما هو الجرم الذي ارتكبته، اريد أن أفهم؟؟؟

فأجابها القاضي هذاك القانون.

خالتي "ربح" لم تفهم فأفهمتها بأنها هي الوحيدة التي لم تدفع رشوة في الطريق وكان لا بد من تحرير كمية من المحاضر لأنه يلزم الأمني والحرس والديواني أن يحررها يوميا لتعلقها بمنحة الانتاج والترقيات. ومع ذلك لم تفهم فهذا ظلم وسُخط وحقرة ودعاء شر وسُحت، هذا نظام ظالم يجثم على صدور الناس، فيسرق منهم رغيفهم، ويخنق ابتسامتهم، ويقتل آمالهم وأحلامهم، نظام يعتاش من شقاء الناس ودموع الأيامى

في مصر تتم تصفية الصناعات الثقيلة

سعيد فضل

الخبر:

ذكر موقع مصراوي الاثنين 5/9/2022م، أن الجمعية العامة غير العادية، لشركة النصر لصناعة الكوك، اليوم، قررت تصفية أعمال الشركة، بعد نحو 62 عاماً من تأسيسها، بحسب مصادر بالشركة لمصراوي، وتلحق النصر للكوك، بشركة الحديد والصلب المصرية التي تمت تصفيتها عام 2021، وكان وزير قطاع الأعمال السابق هشام توفيق، قال لمصراوي، إنه سيتم تعويض العمال وفقا لآليات تعويض عمال شركة الحديد والصلب المصرية التي صدر قرار تصفيتها العام الماضي، وقال محمود عصمت، الوزير الجديد لقطاع الأعمال إنه سيكمل مسار سلفه مطمئنا العمال «مفيش بيع أو تصفية لأي مكان، هنحافظ على اللي موجود، ولدينا طرق كثيرة منها خصخصة الإدارة وليس الملكية».

التعليق:

الأساس الحقيقي لصناعة رائدة هو الصناعات الثقيلة والدولة التي تملك إرادتها ولديها إدارة حرة قطعا ستكون الصناعات الثقيلة هي أولى اهتماماتها في مجال الصناعة لكونها الصناعة الأم التي تصنع الآلات وتجهز المعدات والمواد الأساسية للصناعة ومنها صناعة الصلب قطعا وما ارتبط به من صناعات مكملة كصناعة الفحم، والمعقول أن تسعى أي دولة إلى تملك أو إنشاء صناعات ثقيلة لا أن تتخلى وتتخلص مما تملكه من تلك الصناعات، عوضا عن دعمها بما تحتاج وتطويرها وتزويدها بما يمكنها من مواكبة كل تطور ممكن حتى تنافس الأسواق العالمية، هذا ما تفعله أي إدارة حقيقية لدولة فعلية تسعى لرعاية شعبها، وهو ما لا تفعله الأنظمة الحاكمة في بلادنا التي تتخلى عن تلك الشركات العملاقة القائمة فعلا أو تحولها إلى صناعات لا طائل منها كأن تحول مصانع الطائرات والدبابات إلى تصنيع أواني الطهي والأجهزة المنزلية، بينما تقوم الدولة بإنفاق مليارات الدولارات لشراء أسلحة ومعدات وطائرات كان بالإمكان تصنيعها لو اهتمت بالصناعات الثقيلة ودعمتها وأنفقت عليها ولو قليلا مما أنفقته على مدن الأشباح والطرق والكباري التي تقام لخدمة النخب ومستثمري الغرب الذين يسعى النظام لجذب أموالهم المسمومة.

بعيدا عن البطالة التي ستزداد بعد تصفية تلك الشركات وعمالها الذين يُلقى بهم وأسرهم على قارعة الطريق، دون توفير عمل آخر يضمن لهم الكفاية، ولو كان النظام حقا يسعى لرعاية الناس أو يريد لهم حياة كريمة لما أقبل على تصفية مثل تلك الشركات بل لدعمها كل الدعم ولكان شغله الشاغل إنجاحها وتطويرها وإيجاد المزيد منها لكونها أساس كل الصناعات وتصنيع آلات المصانع وتجهيز المواد المغذية الأساسية في التصنيع وللقضاء على البطالة وتوفير عملة صعبة، بتصدير منتجاتها، وكفاية الدولة في السلع الأساسية من السلاح والدواء وغير ذلك... غير أن هذا لا تصنعه الأنظمة العميلة، فالدولة التي اشترت طائرة رئاسية بما يقارب النصف مليار دولار أبت أن تدعم شركة الحديد والصلب بـ8 مليار جنيه وتوقفت عن دعم وتطوير صناعة الكوك المغذية، ما يعبر عن نظرة النظام الفعلية لمصر وأهلها.

إن نظرة فاحصة لواقع مصر منذ أن تسلمها عسكر أمريكا من الملك عميل الإنجليز حتى الآن تظهر مدى ما أفسدوه في مصر وأهلها على كل الأصعدة من احتياطي الذهب إلى صناعة الغزل وحتى المصانع الحربية وحتى صناعة الصلب تلك، كلها صناعات ومصانع أهملتها الدولة رويدا رويدا واعتمدت على الاستيراد من الخارج حتى تجعل البلاد منبعا للمواد الخام ينهبها الغرب بلا ثمن ثم سوقا تستهلك ما ينتج الغرب اعتمادا على تلك المواد الخام ما جعل الغرب متحكما في مصر وأهلها في قوتها وسلاحها ودوائها.

إن الدولة الحقيقية لا تعتمد على عدوها وعدو دينها بل تعمد هي إلى امتلاك أسباب القوة في يدها وإلى دعم زرع وتصنيع كل ما قد تحتاج إليه فتكون كل الصناعات في البلاد أساسها الصناعات الثقيلة والمغذية حتى ما كان مملوكا للأفراد، ثم تعمل على فتح الأسواق لبيع منتجات تلك المصانع ودعم أصحابها، بل السبل حتى لا يبقى في البلاد عاطل واحد.

إن سياسة التصنيع تقوم على أساس جعل البلد صناعيا، ولهذا يجب صناعة الآلات أولا ومنها توجد باقي الصناعات، أي أن يباشر أولاً وقبل كل شيء بإيجاد المصانع التي تصنع الآلات من صناعة البلاد ثم تؤخذ هذه الآلات وتصنع باقي المصانع، ولا توجد طريقة أخرى لجعل البلاد بلاداً صناعية إلا بالبدء بصناعة الآلات أولاً وقبل كل شيء، ثم عدم القيام بإيجاد أي مصنع إلا من الآلات المصنوعة في البلاد، والقول بأن إيجاد صناعة الآلات يحتاج إلى وقت طويل فلا بد أن نبدأ بصناعة الحاجات الأساسية هو قول مخادع بل يراد منه تعويق صناعة الآلات وصرف البلاد إلى الصناعات الاستهلاكية حتى تظل سوقاً لمصانع الغرب، والقول بأن صناعة الآلات تحتاج إلى إيجاد وسط صناعي من مهندسين وعمال وفنيين وما شاكل ذلك يقصد به المغالطة والتدليس، فيمكن إحضار العلماء والفنيين من الدول الأخرى أو إرسال الأعداد المناسبة من شبابنا لتعلم صناعة الهندسة الثقيلة، وأبناء مصر والأمة منتشرون في كل العالم، وصناعات الصلب وغيره سهلة ميسورة وفي المتناول إذا ما اعتبرت هذه المسألة في سلم الأولويات وبذل فيها الجهد والوسع، ولهذا لا يصح أن يلتفت إلى شيء من الصناعات الاستهلاكية وإنما يحصر الاتجاه نحو إيجاد صناعة الآلات ليس غير، وهذا ما لا يقوم به النظام المصري بل يقوم بعكسه تماما فتهدم الصناعات الثقيلة لحساب الصناعات الاستهلاكية حتى تحولت مصر إلى سوق يستهلك منتجات الغرب وأصبحت تستورد ما يزيد عن 90٪ مما تستهلكه.

يا أهل مصر الكنانة: إن هذا النظام ليس من جنسكم بل هو غريب عنكم؛ يرعى مصالح الغرب فيكم، وما ينفقه على الطائرات والقصور ومدن الأشباح يكفي لإحداث ثورة صناعية وزراعية ضخمة تضع مصر والأمة في مكان آخر يليق بها، إلا أن هذا مستحيل في ظل هذا النظام، ويحتاج إلى نظام بديل حر يحكم الناس بعدل الله ووحيه المنزل في دولة ترعى الناس حقا خير رعاية وتحفظ حقوقهم ومصالحهم بالشكل الصحيح وتضع في سلم أولوياتها أن تكون مصر بلدا صناعيا كما كانت؛ تصنع وتنتج وتزرع والعالم يستهلك، وهذا كله يحتاج إلى دولة العدل؛ دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، تلك الدولة التي يحمل مشروعها حزب التحرير واصلا ليله بنهاره ينتظر منكم احتضانه وتحريض أبنائكم في جيش الكنانة على نصرته ليطبق الإسلام الذي يقتلع هذا النظام ويعيد لمصر والأمة حقها في أن تحكم بالإسلام من جديد في دولة الحق والعدل؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. اللهم عجل بها واجعل مصر حاضرتها واجعل جند مصر أنصارها، اللهم آمين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾

النظام التركي يعمل جاهداً لتبييض وجه النظام السوري المجرم

(مترجم)

محمد أمين يلدريم وارتكبت مجازر وحشية حتى لا تواجه هذا الواقع

الخبر:

التقى وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو بسالم المسلط رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وبدر جاموس رئيس هيئة المفاوضات السورية وعبد الرحمن مصطفى رئيس الحكومة السورية المؤقتة في أنقرة. وقال جاويش أوغلو "إنّنا نقدّر وندعم مساهمة المعارضة في العملية السياسية في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254". (يني شفق، 24/08/2022)

التعليق:

وزير الخارجية التركي مولود يعمل على تبييض جرائم نظام الأسد الذي يعدّ من أشرس الأنظمة وأقساها. علاوةً على ذلك، عُقد قبل أسبوعين، مؤتمر السفراء الثالث عشر في أنقرة، فقال إن "التوفيق بين النظام القاتل والشعب السوري هو الحل"، دون إظهار أي بادرة خجل.

عندما ننظر إلى الوراء إلى الثورة السورية التي اندلعت قبل 11 عاماً، فسوف نفهم الدّافع الذي تصرفت به تركيا والجهات الفاعلة الأخرى.

لأن برهان غليون، الذي طرحه جاويش أوغلو مع ممثليه عن يمينه ويساره، قال: "المشكلة الحقيقية في سوريا هي أنّ الناس يعارضون أي شيء إلاّ الحكم الإسلامي". وفي الفترة نفسها قال أحد المتظاهرين في الشوارع السورية: "سنطيح بالنظام أولاً، ثم الائتلاف الوطني". هذا هو الواقع وراء السياسات التآمرية التي تمارسها القوى العالمية والإقليمية على سوريا.

هذه الحقيقة التي كشفها المسلمون السوريون بإرادة إسلامية وتضحيات كبيرة، جعلت الكفار المستعمرين يفقدون نومهم.

ولأن الطاغية بشار الأسد قد رأى هذه الحقيقة، فقد دعا أسياده الغربيين بالقول "أنا آخر حصن للعلمانية في الشرق الأوسط، وإذا سقطت، ستظهر جيوسياسية جديدة من المغرب إلى إندونيسيا".

ولفت وزير الخارجية السوري السابق وليد المعلّم الانتباه إلى مدى هذه الحقيقة بقوله: "نحن لا نقاتل فقط للدفاع عن النظام السوري، ولكن أيضاً لحماية لبنان والأردن وتركيا من الذين يدعون إلى الخلافة الإسلامية".

أمريكا، راعية نظام الأسد، خططت لقرار الأمم المتحدة رقم 2254 الذي يتّخذ الحل العلماني السوري أساساً ولا يعتبر بشار الأسد مذنباً وفق هذا الواقع وجعل العالم يتقبله ويوزّع أدوار الممثلين على هذا الواقع.

وخاضت إيران ومليشياتها حرباً ضد المسلمين في سوريا على هذا الواقع. ودخلت روسيا سوريا

الذي يهدّد مناطقها الداخلية.

استغلّت تركيا مشاعر أهل سوريا المظلومين بفتح أبوابها لهم، واستضافت ونظّمت المعارضة في تركيا لعلمنتها، وساعدت على إعادة المدن المحرّرة مثل حلب إلى أيدي النظام من خلال إخراج مجموعات المجاهدين من أماكنهم من العمليات التي نظّموها ضدّ ما يسمى بالإرهاب، وخاصةً درع الفرات، فقد ثبتت النظام الذي كان على وشك الانهيار على قدميه.

بالتوازي مع قمتي أستانة وسوتشي، كانت المفاوضات الدستورية في جنيف وما زالت تعقد لعكس هذا الواقع.

هذه حقيقة لم تستطع وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون إلاّ أن تقول فيها: "أنا سأصاب بالجنون بسبب الأزمة السورية". وقال أوباما إنّ الشيب ملأ رأسه بسبب القضية السورية. مرةً أخرى، هذه حقيقة كشفت عن أهل الإيمان والفساد.

والآن، من أجل تدمير هذا الواقع تماماً (لتوجيه ضربة الموت عندما تتوافر الظروف المناسبة)، تجري محاولات خبيثة من تركيا، حيث تحول الضعف الاقتصادي وسياسات اللاجئين غير الصادقة التي مرّت بها في مادة انتخابية ضدّ نفسها، في ظل صناعة اللعب لأمريكا، التي تركت الأزمة السورية تهدأ لبعض الوقت، ويريدون الآن تسليم الشعب السوري لجلادهم باسم السلام.

ومع ذلك، من خلال الخروج في الساحات، أكّد المسلمون السوريون أن هذا ليس بالأمر السهل، وجدّدوا تعهدهم بأنّهم لن يصنعوا السّلام مع النظام المجرم، لكنهم سيواصلون النّضال حتّى يُسقطوه. لأنّ الحقّ ينشأ من الأفكار، وإذا استقرّ في القلب بإذن الله لا يمكن للأكاذيب أن تتغلب عليه.

وطالما قطع المسلمون السوريون كل علاقاتهم مع دول مثل تركيا التي انفضحت نواياها السيئة، فلا يُصدقون ثوار الفنادق الذين يسارعون إلى بيع ثورتهم اليوم كما فعلوا بالأمس، متشبثين بحبل الإيمان، والعودة إلى ثوابت الثورة لجعل دمشق مركز الخلافة الثانية الراشدة حول قيادة سياسية يقظة، وما ذلك على الله بعزيز.

﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ]

روسيا كانت وستبقى عدواً للأمة الإسلامية

(مترجم) - علي أبو أيوب

الخبر:

نشرت جريدة كوميرسانت في 01/09/2022 بأن رئيس الشيشان رمضان قاديروف انتقد إدراج صحيح البخاري ضمن لائحة المواد الأصولية.

التعليق:

في 29/08/2022 أدرجت إحدى ترجمات صحيح البخاري ضمن لائحة المواد الأصولية. وجاءت ردة فعل حكومة الشيشان بأن اعتبرت هذا القرار خطأ؛ لأن قاديروف وزمرته مضطرون لذلك، فهم يؤكدون بأن روسيا بوتين تدافع عن الإسلام! حتى إن الحرب في أوكرانيا يروج لها في الشيشان بأنها حرب روسيا للدفاع عن الإسلام وأنها تحارب ضد المثليين! فكيف يمكن إقناعهم بهذا في الوقت الذي تدرج أكثر كتب الحديث شهرة ضمن لائحة الكتب الأصولية؟!

إن كل من له عقل سليم يدرك أن حظر صحيح البخاري ليس خطأ، بل هي سياسة روسيا المتعمدة ضد الإسلام والموجهة لتقييد المسلمين في ثقافتهم.

لم تكفّ روسيا منذ عهد القياصرة ولغاية الآن عن محاربة الإسلام، فهي احتلت بلاد

المسلمين، وقامت بشكل سلس بممارسة سياسة ضد الإسلام من أجل دمج شعوب القفقاس، والقرم، والأورال، ومنطقة الفولغا، وسيبيريا وآسيا الوسطى.

مورست سياسة قاسية لإرهاب الشعوب المسلمة التي وقعت تحت احتلال روسيا القيصرية، هدمت خلالها المساجد، وعُلق المسلمون على أعواد المشانق في الساحات، وحرقوهم، وأبعدوهم من أجل التوقف عن المقاومة والقبول بالدخول في منظومة الإمبراطورية الروسية والتنصل من أحكام الشريعة.

وبعد تبدل الحكم ومجيء السوفييت، كانوا مهتمين في الحفاظ على الإمبراطورية واستمرت في سياسة العداء للإسلام على أساس الإلحاد، ومنعوا المسلمين من دراسة دينهم. وما بقي في الشعوب المسلمة محفوظاً من الإسلام كالأخلاق صار يعتبر عادات وتقاليد.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عاد المسلمون للإسلام كالعطشى الذين وجدوا الماء، فصاروا يتناولون كل ما وصلت إليه أيديهم من الثقافة الإسلامية. وإذا استطاعت الأجهزة الأمنية في البداية منع تقدم المسلمين عبر الأئمة والمفتين التابعين لها، فإنهم لاحقا زاد عددهم وازادت ثقافتهم، والكتب الإسلامية المتاحة جعلتهم يعرفون لمصلحة من تعمل الإدارة الدينية الرسمية. ففقدت الأجهزة الأمنية متمثلة بالمفتي قدرتها على التأثير على عقول الناس في المناطق الإسلامية.

وعلى ضوء هذا ظهر ما يعرف بقائمة الكتب الأصولية، حيث تقوم المحكمة بإضافة أعمال العلماء المسلمين وكتاباتهم ومجلاتهم، والفيديوهات والملفات الصوتية وأي شيء يمكن أن يكون ضمن الثقافة الإسلامية، وأي مادة لا تعجب الأجهزة الأمنية فيرسلونها للمحكمة لإدراجها ضمن قائمة المواد الأصولية ومن ثم يتم حظرها.

ولذلك فإن القول بأن حظر المحكمة أو أي جهة غير مؤهلة لصحيح البخاري هو محاولة لرؤية ما نرغب والإعراض عن الواقع، بل إن هذا الأمر ما هو إلا استمرار لسياسة طويلة ترمي إلى منع المسلمين من الوصول لثقافتهم.

ربما اعتراض المسلمين على حظر صحيح البخاري يجعل الحكومة تتراجع عن قرارها، وربما سيظهر قاديروف على أنه مدافع عن مصالح الإسلام، ولكن الحقيقة الباقية هي أن رئيس الشيشان ومن حوله مهما حاولوا تضليل المسلمين ووصفوا بوتين بالمدافع عن الإسلام، فإن روسيا كانت ولا تزال عدوة للأمة الإسلامية في سياستها الداخلية والخارجية.

قال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾.

التوجه للمؤسسات والمحاكم الدولية بيع لقضية فلسطين وعبث سياسي

بقلم: د. إبراهيم التميمي
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

«اعتراف الاحتلال بارتكاب مجزرة مقبرة جباليا يضع المحاكم والمؤسسات الحقوقية الدولية أمام اختبار المصداقية والجدية في التعامل مع هذه الجريمة بعيداً عن ازدواجية المعايير وهذه المجازر التي ارتكبها جيش الاحتلال خلال العدوان الأخير على أهلنا في غزة تضاف إلى سجله «إسرائيل» الإجرامي في المحاكم الدولية وإن عدم قيام المؤسسات الدولية القانونية والحقوقية بإجراءات العدالة لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب يعني أن جرائم أخرى سترتكب»، هذا ما صرح به رئيس حكومة السلطة بعد حديث الصحافة العربية عن مسؤولية كيان يهود عن مجزرة جباليا التي راح ضحيتها خمسة أطفال وكان كيان يهود يتنصل منها، وعلى هذا النسق من التوجه للمؤسسات الدولية وبهذا المعنى باتت الكثير من التصريحات تتردد على لسان أزلام السلطة بعد كل عدوان ومجزرة، حتى انتقلت العدوى مؤخراً إلى بعض الفصائل العاملة على الساحة، وأصبح ذلك التوجه للمؤسسات والمحاكم الدولية بمثابة توجه سياسي ثمين عند تلك الجهات التي باتت تعول عليه بشكل فعلي في محاسبة كيان يهود ووقف جرائمه، وهذا بحاجة إلى تشريح سياسي لإدراك مدى سطحية وجهل من يعول على تلك المؤسسات ويظنها مركزاً للشفافية والنزاهة وإنصاف المظلوم.

إن المؤسسات الدولية ليست مؤسسات قائمة بحد ذاتها، فلا يوجد شيء اسمه مؤسسة دولية مستقلة بل يوجد دول مستقلة ومنها الدول الكبرى، وتلك الدول لها مؤسسات تهيمن عليها من خلال البرامج والتمويل والاحتضان وكل ما هو لازم لتتمكن تلك المؤسسات من القيام بأعمالها السياسية والثقافية في مناطق مختلفة من العالم، وأشهر تلك المنظمات الدولية هي الأمم المتحدة التي تهيمن أمريكا على معظم مؤسساتها الاقتصادية والحقوقية والسياسية والقضائية ومنها محكمة العدل الدولية، مع وجود تأثير أوروبي على تلك المؤسسات التابعة للأمم المتحدة إضافة للهيمنة على محكمة الجنايات الدولية كمؤسسة قضائية خارج إطار الأمم المتحدة وهي متخصصة في محاكمة الأفراد وليس الدول كما هو حال محكمة العدل الدولية، وبإمعان النظر في هذه الحقيقة السياسية يتبين أن كل تلك المؤسسات وخاصة القضائية - التي هي محل البحث هنا في هذه المقالة - تنطلق في نظرها للقضايا من وجهة نظر الدول المتحكمة بها وخطوطها السياسية العريضة وتفصيلاتها في القضايا المختلفة، وذلك هو المقياس والموجه الحقيقي وليس إنصاف المظلوم ومحاكمة الظالم ووقف الجريمة ومنع تكرارها، فتلك أسلحة تشهرها المحاكم ضد الأنظمة والدول والسياسيين عند الحاجة ضمن التنافس السياسي الاستعماري بين الدول الكبرى لبسط نفوذها وإزاحة خصومها.

وبالنسبة لقضية فلسطين فهذه المؤسسات كانت مواقفها منسجمة تماماً مع التوجه الغربي لتصفية القضية، فكان قرار التقسيم عام 1947، ومن ثم إضفاء الشرعية على كيان يهود عام 1949، وما لحق ذلك من توجه ثابت يقوم على حماية أمنه ووجوده وإبعاد كل خطر عنه والمساعدة على دمجه في محيطه وعدم إزعاجه إلا في إطار ما يخدم مشروع الدولتين الذي يعتبر بنظر الدول الكبرى وأمريكا صمام أمان لإطالة عمر كيان غريب غرس في جسد أمة لفظت الصليبيين من قبله بعد أن مكثوا فيها عقوداً عدة، وضمن هذا التوجه فقط تُفسر القرارات التي تدين الاستيطان في الضفة وملف اللاجئين والقدس، أي الدفع باتجاه مشروع الدولتين والنقد من بعيد للوقائع التي يفرضها كيان يهود منذ عقود لعرقلة تنفيذه، وليس كما تدعي السلطة وتلك المؤسسات إنصاف أهل فلسطين والدفاع عنهم وحماية أرضهم!

والشواهد كثيرة على أن تلك التحركات لا تعدو كونها انتقادات لا تصل لمرحلة محاكمة كيان يهود والتضييق عليه، طبعاً وفق الأساس الغربي القائم على ضرورة الحفاظ عليه كخط هجوم متقدم في قلب الأمة الإسلامية رغم مشاكساته وتهربه من مشروع الدولتين، ومن تلك الشواهد ما عرف بتقرير غولدستون الشهير الذي بدأ بمصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على التقرير، وانتهى باعتذار غولدستون بنفسه عن تقريره، وما بين المصادقة عام 2009 والاعتذار عام 2011 لم يلمس أثر للتقرير على الأرض، وكذا حال كل التقارير بعد كل عدوان؛ لجنة وصفحات ورف وأرشيف ثم نسيان..

ذلك على فرض أنه يصح أن يقال عن تلك التقارير بأنها تحقيقات، وهي في الحقيقة تدوين لبعض مشاهد الجريمة الواضحة والمصورة والموثقة، فلا يوجد شيء مجهول ليكون هنالك تحقيق. وهذا يدفع لأمر مهم وهو لماذا هذه المغالطة إذا؟ والجواب أنها لإيهام المسلمين أن الإنصاف يكون عند الغرب ومؤسساته، إضافة إلى حفظ ماء الوجه للدول الكبرى أمام الرأي العام العالمي عندما يضج على المجازر والتدمير الذي يحصل بغطاء منها، وكذلك الضغط المخفف على كيان يهود في إطار مشروع الدولتين، وفي المقابل تقزيم للجريمة وإدانة بعض مشاهدها وإقرار الأخرى مثل التركيز على المدنيين وإباحة قتل كل من يواجه كيان يهود ووصفه بالإرهابي، والأخطر من ذلك المساواة بين الضحية والجلاد والمطالبة عقب كل تحقيق بوقف الجرائم بحق المدنيين من الطرفين وتعمّد استخدام الألفاظ العامة التي تدين مختلف الأطراف وتساوي بين كيان محتل سفاح وشعب مستضعف يقصف بالطائرات والدبابات وأحدث أنواع الأسلحة.

وفي الختام إن قضية فلسطين هي قضية أرض إسلامية محتلة بحاجة إلى قوة لتحررها وليس إلى محاكم ومؤسسات دولية استعمارية تتدحرج على أعتابها، والجرائم في الأرض المباركة بحاجة إلى وقفها باقتلاع من يرتكبها باستمرار، لا إلى لجان ومبعوثين ومحققين للتدوين والأرشفة العبثية في أروقة مجلس حقوق الإنسان والمحاكم الدولية، والقوة اللازمة للتحرير تتجسد في أمة الإسلام وجيوشها القادرة على ذلك، فكان الوعي السياسي بالتوجه إلى العلاج وطلبه، وكان الانتحار السياسي بالتوجه للدول الكبرى الاستعمارية وأدواتها السياسية المسماة مؤسسات دولية، وما بين العلاج والسم موت وحياة ونصر وهزيمة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾.

الريسوني يُبرّر للجماعات الإسلامية جريمة التصالح مع الحكام

أحمد خطواني

ظهرت تنازلات جديدة خطيرة لبعض الجماعات الإسلامية في الفترة الأخيرة خاصة الحركات التابعة لتيارات جماعة الإخوان المسلمين وأهمها:

-1 ما ذكره إبراهيم منير نائب المرشد العام للجماعة حيث قال: "لن نخوض صراعاً جديداً على السلطة بعد الإطاحة بها من الحكم"، وهذا يعني ترك مكافحة الحكام ومنهم السيسي، والقبول بحكمهم، والخضوع لهم، ومن ثمّ الاعتراف بالهزيمة أمامهم، والاستسلام لهم.

-2 ما ذكره نور الدين البُحيري نائب راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة في تونس حيث قال: "نحن مستعدون للانسحاب وتقديم التنازلات ولو تطلّب الأمر الانسحاب من مواقع المسؤولية، فنحن مستعدون للموت في سبيل تونس، وليس الانسحاب فقط".

فالانسحاب من مواقع المسؤولية يعني ترك السلطة للطواغيت، والقبول بحكمهم الطاغوتي، وأمّا الاستعداد للموت من أجل تونس فهذا ليس من الإسلام في شيء، فالمسلم يستعد للموت في سبيل الله وليس في سبيل تونس، وكأنّ البحيري يريد أن يقول نحن مستعدون لترك السلطة كما نستعد للموت ولا نبالي، ولكنّه تناسى أنّه يترك السلطة لمن لا يستحقها، ولمن يحارب الإسلام، ولمن يوالي الكفار.

التقط أحمد الريسوني رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين (أتباع الإخوان المسلمين) هذه التصريحات وراح يضع لها الفتاوى والمبررات، فقال: "نبارك المصالحات بين الأنظمة والنخب المثقفة السياسية (المعارضة)، ونحن مع المصالحات والتفاهمات، والمصالحة يجب أن تكون بين الجميع بلا استثناء ونبارك هذه المصالحات"، واعتمد في فتواه هذه على قاعدة "ما لا يُدرك كله لا يُترك جُلّه"، مع أنّ هذه القاعدة ولو سلمنا بها جدلاً فإنّها لا تفيد هذا المعنى بتاتاً، لأنّهم بالمصالحات هذه لم يحصلوا على أي شيء، وتنازلوا عن كل شيء، فتركوا كل ما يُدرك، بل لم يحصلوا على أي شيء مما قد يُدرك، لأنّهم انسحبوا وسلمّوا جميع مواقعهم لعدوهم، فلم يتقاسموا معه تلك المواقع، بل تركوها كلها له على طبق من ذهب.

ولم يكتفِ الريسوني بهذه الفتوى المخذّلة للإخوان في مصر وللنهضة في تونس، بل سوّغ أيضاً لحركة حماس أن تتصالح مع نظام الطاغية القاتل بشار فقال: "إذا قررت حماس أنْ تعيد مكاتبها ووجودها بشكل ما داخل سوريا فإنّ لذلك ما يُحتّمه ويُسوّغه، وهذا الأمر يخصّهم".

فكأنّ عمل الريسوني في ما يسمى بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أصبح بمثابة إعطاء صكوك تبرير للجماعات الإسلامية للاستسلام والخنوع للأنظمة الخائنة العميلة.

والحقيقة أنّ ما يصدر عن الريسوني من تصريحات وفتاوى لا علاقة لها بالأحكام الشرعية لا من قريب ولا من بعيد، فهو لا يرجع في أقواله هذه إلى الأدلة الشرعية، ولا يستخدمها في الاستدلال، ودليله الوحيد هو عقله القاصر، وأهواء الحكام الذين يتبعهم، وتصريحاته عن الصحراء المغربية نابعة من رؤية نظام الحكم الملكي في المغرب لها، وليست نابعة من الشرع، فبدلا من أن يدعو الناس للرجوع إلى الإسلام في النظرة إليها، دعا بشكل عجيب ومتعصب إلى اعتبارها أراضيَ مغربية بما فيها منطقة تندوف في الجزائر، وحث المغاربة على الزحف إليها والقتال من أجلها، وهذا يعني أنّه يريد إشعال حرب حدود مصطنعة في الرمال بين الجزائر والمغرب بدلاً من القيام بالإصلاح والوحدة بين المسلمين في البلاد الواحدة أصلاً.

ولا ننسى كذلك تصريحه المشهور المشؤوم عن الخلافة والذي قال فيه: "لو اختفى لفظ الخلافة والخليفة من حياة المسلمين إلى الأبد ما نقص ذلك من دينهم مثقال ذرة ولا أصغر منها".

والله لقد عجز الكفار أنْ يقولوا مثل هذا الكلام الحاقد على الخلافة، فكيف يستسيغ علماء من المسلمين أنْ يُنصّبوا عليهم رئيساً كالريسوني هذا، الذي لا ينطق بلفظ إلا وتشتم منه رائحة أفكار الكفر، بل إنّه دعا مؤخراً وبشكل واضح إلى الترويج لأفكار الكفر وحضارته علانيةً عندما قال: "على الإسلاميين العمل لنشر الديمقراطية والحرية" وذلك بدلاً من دعوتهم لنشر الإسلام ومفاهيمه ومقاييسه.

هذه هي حقيقة الريسوني الذي يُبرّر للجماعات الإسلامية جريمة التصالح مع الحكام الطواغيت، ويُشجعهم على الارتماء في أحضان الأنظمة العميلة.

جريدة الراية:

سد النهضة تهديد وإضرار بالسودان ومصر

الأستاذ عبد الله حسين
منسق لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية السودان

أعلنت الحكومة الإثيوبية الجمعة 12/8/2022 رسميا إكمال عملية الملء الثالث لسد النهضة بحجم 22 مليار متر مكعب وبأنه تم تمرير المياه عبر الممر الأوسط للسد، وفي هذه المناسبة قال رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد إن مستوى ارتفاع السد وصل إلى 600 متر، مضيفاً سنقوم ببيع الكهرباء لدول الجوار لتحقيق تنمية مشتركة والنيل مصدر فخر واعتزاز للإثيوبيين وسنحقق التنمية من خلاله، وقال أيضا سبق وقلنا ونكرر للدول المطلة على النيل خصوصا مصر والسودان إنه بإنتاج الكهرباء نطور اقتصادنا ونود أن نسمح لمواطنينا الذين يعيشون العتمة أن يروا النور، وقال لا نسعى إلى تهميشهما والإضرار بهما.

فهل حقيقة سد النهضة ليس لتهميش السودان ومصر ولا الإضرار بهما وإخراجهما من التاريخ ومحو جغرافيتهما؟ إن سد النهضة هو مؤامرة كبرى على أهل السودان ومصر، وكارثة عظيمة تحل عليهم، إذا عرفنا من وراء بناء السد، وعرفنا قول الخبراء النزيهين غير المتآمرين! فقد قام خبراء من مكتب استصلاح الأراضي الأمريكية بالتنسيق مع إثيوبيا بدراسات ضخمة واستصلاح الأراضي في منطقة بني شنقول ومشاريع المياه في عموم إثيوبيا، وأعدت دراسات لمجموعة من المشاريع وصلت إلى 33 مشروعاً، بما في ذلك أربعة سدود صممت لتحويل بحيرة تانا ووادي أباي إلى خزان مياه لكل النيل، ليصبح المجموع الكلي لهذه السدود على النيل الأزرق في هذه الدراسة 73 مليارا و103 مليون متر مكعب، وأخذت هذه الدراسات عدة سنوات منذ 1958 واكتملت في 1964 ولكن لم تستطع إثيوبيا إنشاء هذه السدود في ذلك الوقت، وهو يتمثل الآن في سد النهضة الذي في نهاية اكتماله يخزن 74 مليار متر مكعب، كما خططت إثيوبيا للسيطرة على النيل، وبرزت مشاريع يهودية للحصول على حصة من مياه النيل، ففي منتصف السبعينات أبدت دويلة يهود لمصر رغبتها في الحصول على 10٪ من إيرادات نهر النيل وهو ما يمثل 8 مليارات متر مكعب، كذلك المقترح الذي تقدم به رئيس جامعة تل أبيب حاييم بن شاهار بأن تسعى دولتهم لإقناع مصر بضرورة منحها حصة من مياه النيل تنقل بواسطة أنابيب، وقد رفض الرأي العام في مصر مثل هذه الصفقات فلم يحصل يهود على مرادهم ولذلك قامت دويلتهم بالتحرك والعمل مع دول المنبع لتغيير الاتفاقات المائية التي تمكن السودان ومصر من مياه النيل والإضرار بهما، فكان طرح فكرة تقسيم المياه وإقامة السدود لحجز المياه عن دول المصب (السودان ومصر).

في مقالة بصحيفة المستقبل اللبنانية بتاريخ 20/10/2020 ذكر ما يلي: "إن (إسرائيل) تقوم بتمويل إنشاء خمسة سدود لتخزين مياه النيل في تنزانيا ورواندا، وذلك في أعقاب الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية (الإسرائيلي) أفغيدور ليبرمان إلى دول الحوض"، ويعترف الخبير اليهودي آرنون شوفير في كتابه "صراعات المياه في الشرق الأوسط" بوجود مصلحة استراتيجية ليهود من حدوث أزمة مياه في مصر لأن ذلك سيؤدي إلى تحجيم دورها في المنطقة، كما تلقت القاهرة مؤخراً عرضا من كيان يهود بالتدخل لإنهاء الخلافات بينها وبين دول المنبع حول الاتفاقية الإطارية مقابل موافقة مصر على إقامة يهود مشاريع مائية في إثيوبيا.

إن قادة يهود ركزوا على المياه قبل إنشاء دولتهم فقائدهم ثيودور هيرتزل كان يقول: "إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة، هم مهندسو المياه، عليهم يتوقف كل شيء من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة، وإنشاء

معامل توليد الطاقة الكهربائية"، أما ديفيد بن غوريون فقد صرح عام 1955 أمام الكنيست بأن "المياه هي الدماء لحياتنا والوطن جذوره في المياه، إننا نخوض معركة مع العرب وعلى انتصارنا فيها يتوقف مصير (إسرائيل)"، أما غولدا مائير فقد نقل عنها قولها "إن السيطرة على منابع المياه تجعل (إسرائيل) دولة غير مغلقة جغرافيا"...

وهكذا نجد أن المطامع في السيطرة على مياه النيل ليست وليدة اللحظة كما كشف المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلو مؤلف كتاب "حروب مصادر الثروة" حيث قال: "إن (إسرائيل) لعبت دورا كبيرا مع دول حوض النيل لنقض المعاهدات الدولية التي تنظم توزيع مياه النيل"، وأضاف: "إن (إسرائيل) تلعب دورا بين حوض النيل ضمن مخطط أمريكي يسعى لانتزاع تلك الدول من أوروبا". وختم كيلو قائلا: "إن النيل سيصبح في السنوات القادمة قضية حياة أو موت وجوهر القضية أن 95٪ من موارد مصر النيلية تأتي من إثيوبيا". وقد عقدت العديد من الندوات في الغرب تناولت قضية حوض النيل منها تلك الندوة التي عقدت في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بجامعة جورج تاون، التي قال فيها مدير الجامعة د. فرويد "إن أنجع سلاح يمكن أن يستخدم ضد السودان ومصر هو المياه لأنه مصدر الحياة لهما ويمكن أن يكون مصدر فناء". ونظمت السفارة الإثيوبية في تل أبيب في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020 ندوة بعنوان "القسمة المتساوية لمياه نهر النيل" بحضور السفيرة الإثيوبية وسفيري غانا وجنوب السودان واستمرت لمدة ساعة وربع تحدث فيها هيجاي إيرلخ المتخصص في الشؤون الأفريقية بجامعة تل أبيب ومؤلف كتاب "الصليب والنهر... مصر إثيوبيا والنيل"، ومما جاء على لسانه أن "فكرة الحقوق التاريخية في النيل لا تزال تسيطر على عقل المصريين وهم يتجاهلون إثيوبيا عبر التاريخ، فسد النهضة زلزال مدمر ضرب مصر، وعقل المصريين لا يستوعب أن مرحلة جديدة في التاريخ تبدأ الآن بوجود سد النهضة، وسوف نرى قريبا بحيرة السد العالي وهي تفرغ تماما من المياه خلال سنوات قليلة ولن تولد الكهرباء من السد العالي..." وأضاف: "مهما طالت المفاوضات فهي لا تعني الكثير لأن السد موجود أصلا وسيتم الملء الثالث وتتحكم إثيوبيا في النيل".

من خلال هذه التصريحات وغيرها، يتضح أن سد النهضة وراءه القوى الاستعمارية؛ وبخاصة أمريكا، ويعاونها في ذلك كيان يهود المسخ، وهو سد لتحقيق أغراض وغايات سياسية استعمارية للمنطقة تستخدم فيها إثيوبيا لحجز المياه عن السودان ومصر، وهما يعتمدان عليه في الزراعة والشرب والكهرباء والتنمية بشكل عام ويمثل شريان الحياة لهما، فتريد هذه القوى الاستعمارية التحكم في مصدر الحياة للضغط على شعوب هذه المنطقة لتقبل بأمور كثيرة يريدها الاستعمار ولا تقبل بها الشعوب، إذاً هو سلاح الماء الذي يشهر في وجه شعوب هذه المنطقة، ونجد أن الحكام في مصر والسودان متواطئون في هذه الجريمة بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في 23/5/2015، هذا الاتفاق الذي أعطى الضوء الأخضر لإثيوبيا بالاستمرار في بناء السد وإسقاط الاتفاقات السابقة. حكومتا السودان ومصر تفرطان في مصالح حيوية للأمة ويستوجب ذلك العمل على هدم وإسقاط هذه الأنظمة الوظيفية التي تحقق مصالح الاستعمار وخططه ومكره الجهنمي على المسلمين والمستضعفين في منطقة وادي النيل، وإقامة دولة مبدئية على عقيدة الإسلام العظيم تحافظ على المصالح الحيوية للأمة وتخوض حربا ضروسا من أجل حمايتها والحفاظ عليها، وتعمل على التعامل مع هذا السد بما يزيل خطره على أهل السودان ومصر، الخطر الذي يتمثل في التجويع والتعطيش والغرق، وقد أصبح السد بعد الملء الثالث قنبلة مائية خطرة على السودان ومصر.

إن المطلوب من أهل السودان ومصر والمسلمين قاطبة التحرك اليوم قبل الغد لتغيير أنظمة الضرار هذه وإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، لنحدث الزلزال الذي يسقط هيمنة أمريكا والغرب المستعمر على المنطقة، ونتمكن من صناعة التاريخ وتغيير الجغرافيا التي تجعل المسلمين هم أصحاب الكلمة في هذا العالم، ونخلص البشرية من شرور النظام الرأسمالي المتوحش، الذي أهلك الحرث والنسل، وصنع الأزمات وأفسد في الأرض، فقد آن أوان التغيير الكوني لصالح الأمة الإسلامية لقيادة العالم بالإسلام من جديد، فعلى المخلصين في الجيوش في السودان ومصر أن يعطوا النصرة لحزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله، وقد أعد العدة التي تؤهله ليستأنف المسلمون الحياة الإسلامية من جديد.

العراق ينزف دماً تحت حكم المجرمين

بقلم: الأستاذ مازن الدباغ

في منتصف الأسبوع الماضي وتحديدا يوم الاثنين الموافق 29/8/2022م دخل العراق في فوضى مسلحة راح ضحيتها أكثر من ثلاثين قتيلا ومئات الجرحى، وجاءت هذه الفوضى عقب إعلان المرجع الديني كاظم الحائري اعتزاله العمل المرجعي، متعللا بتداعي صحّته وقواه البدنية بسبب المرض وتقدّم العمر به، وكان واضحا الضغط الإيراني الذي مورس عليه من خلال وصيته الأولى التي أوصى بها بطاعة الولي قائد الثورة الإسلامية علي الخامنئي، وكذلك ما جاء في النقطتين الأخيرتين من وصيته الثانية لأبناء البلد وهما:

أ- على أبناء الشهيدين الصدرين (قدّس الله سرّهما) أن يعرفوا أن حب الشهيدين لا يكفي ما لم يقترن الإيمان بنهجهما بالعمل الصالح والاتباع الحقيقي لأهدافهما التي ضحّيا بنفسيهما من أجلها، ولا يكفي مجرد الادعاء أو الانتساب، ومن يسعى لتفريق أبناء الشعب والمذهب باسم الشهيدين الصدرين، أو يتصدّى للقيادة باسمهما وهو فاقد للاجتهاد أو لباقي الشرائط المشترطة في القيادة الشرعيّة فهو في الحقيقة ليس صدريّاً مهما ادعى أو انتسب.

ب- أُوصي جميع المؤمنين بحشدنا المقدس ولا بد من دعمه وتأييده كقوة مستقلة غير مدمجة في سائر القوى.

وهذا ما اعتبره مقتدى الصدر تسقيطا وخذلانا لشخصه، فما كان منه إلا إعلان اعتزاله العمل السياسي، وقد أعلن ذلك في تغريدة له على توتير، "يظن الكثيرون بما فيهم السيد الحائري (دام ظلّه) أنَّ هذه القيادة جاءت بفضلهم أو بأمرهم، كلا إنَّ ذلك بفضل ربّي أولاً، ومن فيوضات السيد الوالد قدس سره، الذي لم يتخل عن العراق وشعبه"، مضيفاً أنَّ: "النجف الأشرف هي المقر الأكبر للمرجعية كما هو الحال دوماً".

كما أكد أنَّ قرار الحائري لم يكن بمحض إرادته، ليخرج على إثر ذلك آلاف المتظاهرين المؤيدين للصدر في باقي المحافظات الجنوبية، ويتم اقتحام القصر الرئاسي، فتتحرك المليشيات المسلحة المدعومة من إيران لإخراجهم من المنطقة الخضراء بالقوة، وقد قال شهود عيان وهم يهربون من الرصاص، إن معتصمي الإطار أخرجوا السلاح من خيمهم، وفتحوا النار على المتظاهرين، لتنطلق على إثر ذلك سرايا السلام التابعة للصدر، وتصطدم معهم في يوم دموي وفوضى عارمة، وهنا علت أصوات الحكومة وجميع السياسيين مناشدة مقتدى الصدر للتدخل بوقف هذه الفوضى وهذا النزيف.

وفي اليوم التالي خرج الصدر بخطاب وقد بدا عليه الانفعال واضحا، وطلب فيه الانسحاب وبشكل كامل وإنهاء الاعتصام والعودة إلى البيوت، خلال ساعة واحدة، ولم تمر الساعة، ليتغير كل شيء، وإذا بهذه العاصفة العاتية والتي ظن الكثير أنه لا قبل لأحد بالوقوف أمامها، تتلاشى بدقائق، فيتنفس الصعداء جميع الذين كانوا يخشون انهيار العملية السياسية، ويبدون شكرهم لموقف الصدر، وشجاعته في إنقاذ البلد، فهل كان الصدر يريد تغيير الخارطة السياسية؟! وهل مشكلته مع النظام، أم مع الأشخاص؟ وأيا كانت مشكلته، هل لديه القدرة على ذلك؟!

والجواب على ذلك:

أولا: إن الصدر هو جزء من العملية السياسية منذ احتلال العراق وإلى الآن، لديه نواب، ووزراء، ومدراء، فلا يعقل أن من لديه هذه المصالح وهذه المكاسب، يريد تغيير الخارطة السياسية الحالية والتي اكتسب من خلالها هذه المصالح.

ثانيا: إن مشكلة الصدر هي مع الأشخاص وليس مع النظام، فمشكلته شخصية وليست مبدئية، ولا حتى سياسية، وقد أعلن ذلك في خطاب قبل شهر "إن أغلب الشعب سئم الطبقة الحاكمة برمتها ولذلك استغلوا وجودي لإنهاء الفساد ولن يكون للوجوه القديمة وجود بعد الآن من خلال عملية ديمقراطية ثورية سلمية أولا، ثم عملية ديمقراطية انتخابية مبكرة".

ثالثا: أراد الصدر من خلال صنع الفوضى وإيقافها، إرسال رسالة، وهي أن لديه القدرة على تحريك الشارع وإحداث الفوضى، وأن تخلي مرجعيته كاظم الحائري عنه لن يؤثر عليه، وأن هذه الحشود ولاؤها له وليس للحائري، وإطلاقها وإحجامها بيده.

وقد فهم الجميع هذه الرسالة، وإنه وإن كان الصدر يعلم، أنه ليس من المؤكد حسم الصراع لصالحه، ولكن في مثل هكذا صراع كلنا خاسرون.

لذلك يحاول الجميع إرضاء الصدر، وأنه لا يمكن استمرار العملية السياسية بدونه، وقد جرب الإطار من خلال تصريحه بتشكيل الحكومة، ردة فعل التيار، وكيف كانت اللهجة شديدة، ليأتي الرد على لسان صالح محمد العراقي المعروف بـ"وزير الصدر"، في بيان "لم أستغرب ولا طرفة عين من مواقف الإطار التنسيقي الوقحة ولا من مليشياته الوقحة حينما يعلنون وبكل وقاحة متحدين الشعب برمته وبمرجعيته وطوائفه بأنهم ماضون بعقد البرلمان لتشكيل حكومتهم الوقحة".

كما حذر رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أنه "إذا أرادوا (الفرقاء) الاستمرار في إثارة الفوضى، والصراع، والخلاف، والتناحر، وعدم الاستماع لصوت العقل، سأقوم بخطوتي الأخلاقية والوطنية بإعلان خلو المنصب في الوقت المناسب وتحميلهم المسؤولية أمام العراقيين، وأمام التاريخ".

أيها المسلمون: إنه لمن المؤسف والمحزن وأنت ترى حثالة الناس، وهم لا يملكون فكرا ولا خطابا ولا أخلاقا، متنعمين بالسحت من ثروات هذا البلد، تحرك مئات الألوف، وهم في غالبيتهم جوعى يعيشون شظف العيش، وكأنهم غنم تساق لا تدرك أهي ذاهبة إلى الربع، أم المذبح؟! فالتيار يتوعد بمليونية، والإطار يتوعد بمليونية، وهم أتفه ما يكونون، والملايين من أبناء الشعب يدفعون الثمن، وصدق فينا قول رسول الله ﷺ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتٌ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ وَيُخَوَّنُ فِيهَا الأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ» قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «الرَّجُلُ التَّافِهُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ».

فهل يليق بأمة أعزها الله بالإسلام، وقوّاها بالإيمان، أن تعيش الذل، وتخنع للظالمين، ولا تأخذ على أيديهم، وقد وعدها سبحانه وتعالى إحدى الحسنيين، النصر أو الشهادة؟!

أما آن لأمة الإسلام أن تعود لنبعها الصافي وتنتهل منه، وتحكم شرع الله سبحانه وتعالى في حياتها، فتنال سعادة الدنيا والآخرة، وتغدو خير أمة كما أرادها الله أن تكون؟! قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً﴾.

نظام تركيا أردوغان عدو لكيان يهود أم داعم له؟!

كتبه د. مصعب أبو عرقوب
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

أعرب الرئيس التركي أردوغان عن دعمه إقامه التعاون والحوار بين تركيا وكيان يهود، وأعلن وزير خارجيته أنَّ كيان يهود وتركيا قررتا تبادل السفراء بين الدولتين.

لفهم موقف النظام التركي وسلوكه الشائن هذا في تعامله مع كيان يهود كان لا بد من توصيفه وصفا دقيقا، فهو نظام علماني قام كغيره من الأنظمة في بلادنا الإسلامية على أنقاض الخلافة العثمانية، وقد ارتبط بالمنظومة الاستعمارية التي كانت موجودة آنذاك والتي ورثتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية.

والنظام العلماني الذي لا يحكم بما أنزل الله لا يُنتظر منه إلا المآسي وتقديم الخدمات للمستعمر، ومن هذا المنطلق تأتي تصرفات النظام التركي، فهو مرتبط سياسيا بأمريكا ويدور في فلكها، ويقوم بتنفيذ رؤيتها الاستعمارية في كل قضايا الأمة الإسلامية ومنها قضية الأرض المباركة، فهو لا ينظر إلى قضية فلسطين من منظور العقيدة الإسلامية التي تجعل الأمة الإسلامية في حالة حرب مع كيان يهود لإزالته وتحرير الأرض المباركة، وإنما ينطلق تنفيذا للرؤية الأمريكية التي تريد تثبيت كيان يهود في الأرض المباركة وإلقاء طوق النجاة له عبر حل الدولتين أمام أمة متحفزة لاجتثاثه.

ويتماهى النظام التركي بذلك مع السلطة الفلسطينية، فبعد أسبوع من إعلان تركيا والاحتلال إعادة العلاقات كاملة بينهما وعودة السفراء إلى البلدين كان أردوغان في استقبال عباس.

فالسلطة الفلسطينية والنظام التركي ملتزمان بالحل الأمريكي للأرض المباركة وهو حل الدولتين، وأراد أردوغان باستقباله لرئيس السلطة الفلسطينية أن يخفف من وطأة استقباله لرئيس كيان يهود ورفع أعلامه في إسطنبول والظهور بصورة المتوازن في تعاطيه مع قضية فلسطين، وأعطته السلطة بزيارة رئيسها لإسطنبول تلك الصورة المزيفة التي أرادها، وبعدم استنكارها لتطبيعه العلاقات مع كيان يهود ولو بكلمة تغطي على خيانته.

إن ارتباط النظام التركي بأمريكا بات مكشوفا ومليئا بالتناقضات أمام الأمة الإسلامية ناهيك أنه يتعارض مع ثوابتها ومعتقداتها وثقافتها، فأردوغان في قضية الحرب في أوكرانيا يطالب برجوع كل ذرة من تراب أوكرانيا بما فيها القرم، لكن عندما يتعلق الأمر بالأرض المباركة فإنه يطالب بحل الدولتين، أي بإعطاء جل الأرض المباركة ليهود، فأي منطق هذا؟!

ويطالب أردوغان فنلندا بأن لا تتعامل مع الأحزاب الكردية المعارضة له ويهدد بأنه سيعتبرها دولة راعية للإرهاب إن فعلت ذلك، وعلى الجانب الآخر فهو لا يعتبر كيان يهود راعيا للإرهاب وإنما يتبادل معه السفراء ويتبادل العمليات التجارية، فأي منطق هذا، سوى التورط فعليا في دعم كيان يهود سياسيا وأمنيا عسكريا اقتصاديا؟!

ثم ماذا يعني أن يعترف نظام أردوغان بكيان يهود، إلا أنها طعنة في ظهر الأمة الإسلامية، وأنه يعطي غطاء للجرائم التي يقوم بها كيان يهود في الأرض المباركة؟!

ماذا يعني أن يقوم أردوغان دائما بالتدخل للتهدئة في مواسم التصعيد والمجازر والقصف لقطاع غزة وعدم نصرته الحقيقية لأهل غزة؟! ألا يعني أنه يرخص قتل أهل الأرض المباركة؟ فكيان يهود يتمادى لأن أردوغان وغيره من الحكام الخونة العملاء يقدمون فقط التهدئة ويغسلون أيدي كيان يهود من دماء أهل غزة بدعوتهم للتهدئة، ومحاولة تهدئة الأمة من أن تثب وثبة واحدة لتحرير الأرض المباركة، ومن جانب آخر يمد أردوغان كيان يهود بسبل الحياة عن طريق التبادل التجاري الكبير وعن طريق المحفزات الاقتصادية وفتح أبواب تركيا لاقتصاده، فقد "أكد وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، أن حجم التجارة مع (إسرائيل) في تزايد رغم كورونا، موضحا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد تجاوز 10 مليارات دولار العام الماضي" (سكاي نيوز عربية 25 ماي 2022).

فأي منطق يمكن لأردوغان أن يسوقه أمام الأمة لغسل عار دعمه لكيان يهود؟! فالدولة عندما تعادي دولة تفرض عليها حصارا، أما أردوغان فينغمس بالتطبيع وتبادل السفراء والتبادل التجاري الذي يضرب أرقاما فلكية مع كيان يهود! وفي الوقت نفسه يتناقض مع نفسه لتنكشف تبعيته للسياسة الأمريكية فيشارك في فرض حصار على روسيا فيغلق المضائق أمامها وقد فتحها لها عندما تحركت سفنها لقتل إخواننا في الشام.

لم يبق أردوغان لنفسه أمام الأمة توصيفا إلا أنه أداة تنفيذية بيد عدو الإسلام أمريكا وداعم حقيقي لكيان يهود سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

إلا أن الأمة الإسلامية ترى في تركيا وأهلها صورة أخرى تختلف عن صورة أردوغان ونظامه العلماني المقيت، فيمكن لتركيا إن هي استعادت سيادتها وإرادتها السياسية وعادت إلى ما كانت عليه تركيا محمد الفاتح والأبطال الأفذاذ، يمكن لها أن تحرر فلسطين في ساعة من نهار، فالجيش التركي من أعظم الجيوش في العالم ويعد رابع أكبر جيش في العالم.

إن الأمة الإسلامية على يقين أن تركيا يمكنها تحرير الأرض المباركة، بل يمكنها أن تخلص الأمة الإسلامية من هذا الاستعمار ومن هؤلاء الطواغيت في سوريا وفي كل مكان، لكن الذي يحول بينها وبين هذه العظمة وذلك المجد هو النظام العلماني الذي يدور في فلك أمريكا، هذا النظام هو الذي يمنع تركيا من أن تأخذ دورها الحقيقي في الأمة الإسلامية، وعلى أهلنا في تركيا وأهل القوة والمنعة فيها أن يخلصوا الأمة الإسلامية من هذه الأنظمة العميلة للغرب التي أوردت الأمة المهالك والتي تسالم وتهادن وتوالي أعداءها، وأن تقيم الخلافة على منهاج النبوة التي تخلصنا من هذه الأنظمة العميلة وتجتث الاستعمار من بلادنا وتحرر الأرض المباركة وترفع راية لا إله إلا الله محمد رسول الله على أسوار القدس.

مظاهر الصراع الحزبيّ الأمريكي

مؤشراتٌ ودلائل

كتبه حمد طبيب

هناك أسئلة عدة يطرحها السياسيون والمتابعون للشئون الأمريكية هذه الأيام؛ وخاصة في ظلّ الأجواء المحمومة داخليا وخارجيا المرتبطة بالسياسات الأمريكية، أو المرتبطة بالوضع الاقتصادي المتقلب والمتأرجح. من هذه الأسئلة: ماذا لو اكتسح الجمهوريون انتخابات الكونغرس النصفية في شهر تشرين الثاني القادم؟ وما تأثير ذلك على السياسة الخارجية والداخلية للحكومة الحالية برئاسة الديمقراطيين؛ الخارجية في الحرب الأوكرانية، والداخلية في أمور الميزانية والتضخم وغير ذلك؟ والسؤال الثاني: ماذا سيحصل لو استطاع الحزب الديمقراطي إبعاد ترامب عن موضوع الترشح للانتخابات الأمريكية القادمة بعد سنتين؟ وماذا لو استطاعوا تلفيق التهم له عن طريق القضاء ومحاكمته على ذلك؟

والحقيقة أن الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها مما يتعلق بهذا الأمر، يقودنا إلى موضوع الصراع المتأزّم والمتنامي اليوم في المجتمع الأمريكي، ويقودنا أيضا إلى تاريخ الصراع المرير الذي مرت به أمريكا سابقا؛ سواء أكان بين الشمال والجنوب، أو بين السود والبيض، أو غير ذلك من صراعات دموية استمرت سنوات عديدة.

إن هناك ثلاثة أمور لا تنفصل عن أي أمر سياسي في أمريكا، وتؤثر على هذا الصراع بطريقة أو بأخرى:

الأول: هو التشكيلة العرقية السيئة التي تشكل بموجبها المجتمع في أمريكا، وبالتالي أثرت على كل الأمور داخل أمريكا ومنها السياسية.

الأمر الثاني: هو التفاوت الكبير من حيث الثروة والمستوى الاقتصادي بين الولايات؛ خاصة الشمال والجنوب.

الأمر الثالث: هو طبيعة المبدأ الرأسمالي الذي يغذّي الفرقة، ويولّد الشحناء والبغضاء والتطاحن بين الناس حتى في البلد الواحد.

إن الصراع الحاصل اليوم داخل الوسط السياسي الأمريكي يرتبط مباشرة بطبيعة المبدأ الرأسمالي في التنافس، أو مظاهر التنافس من أجل المصالح والأموال والثروات؛ حتى وإن كان على كرسي الرئاسة.

وقد رأينا كيف وصل الأمر في الانتخابات السابقة على منصب الرئيس إلى حدّ الاقتتال، وتجاوز كل الخطوط الحمراء في النظم الديمقراطية التي يتغنّون بها. ثم تبع ذلك الاتهامات بالتزوير والتلفيق من أجل خدمة الحزب الواحد في هذه الانتخابات. ولكن هل انتهى الأمر بإعلان نتيجة الفوز للحزب الديمقراطي؟ الحقيقة أن الأمر لم ينته إلى ذلك، بل تابع الحزب الديمقراطي إلقاء كل ثقله السياسي من اتهامات وقدح وتلفيق وغير ذلك؛ من أجل إبعاد نتيجة الفوز للحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية القادمة.

إن احتمال فشل الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية القادمة ستعني الكثير الكثير لهذا الحزب، وستكون ضربة قاصمة لسياساته الداخلية والخارجية؛ خاصة موضوع التضخم والبطالة والحرب الأوكرانية، والعلاقات مع الصين. وستشكل نجاحاً كبيراً للحزب الجمهوري في عودته بقوة إلى أقوى المؤسسات الأمريكية بعد كرسي الرئاسة؛ لذلك يسعى الحزب الديمقراطي بكل قوة لإبعاد هذا النصر المتوقع، خاصة في ظل فشل وانتكاس سياسات بايدن في ملفات سياسية واقتصادية عدة، على رأسها الاقتصاد المنتكس كما أسلفنا.

إن موضوع ترامب في قضية تفتيش منزله، وإلصاق التهم له بسرقة الملفات، ليس الهدف منها في الحقيقة محاسبة شخص ترامب، وإنما تشويه صورة الحزب الجمهوري بشكل عام، وكذلك إثارة الخلافات بين كبار أعضاء الحزب؛ لإقصاء ترامب عن موضوع الترشيح، وبالتالي إثارة خلافات عميقة بين أعضاء الحزب. والهدف من كل ذلك: التأثير أولا على الانتخابات النصفية القادمة في الكونغرس، وثانيا: التأثير على وحدة القرار لدى الحزب الجمهوري؛ وبالتالي خلخلة قراراته. وإن موضوع إقصاء ترامب عن الترشح سيثير عاصفة قوية داخل صفوف المؤيدين له؛ خاصة إذا استجاب الحزب الجمهوري للأمر بسهولة.

ونصل إلى السؤال الثاني وهو: ماذا لو استطاع الحزب الديمقراطي محاكمة ترامب بتهمة إخفاء ملفات أو غير ذلك؛ مما يعتبر من أمور الخيانة الداخلية للشعب الأمريكي؟ الحقيقة إن هذا الأمر خطير ولا يبالي الحزب الديمقراطي بخطورته من أجل الكرسي. وخطورته تبرز في أنه إذا وقف الحزب الجمهوري واصطف خلف ترامب، وأصرّ على أن الأمر تلفيق، فهذا سيولد صراعاً محتدما بين الشعب الأمريكي كمؤيدين للحزبين؛ الجمهوري والديمقراطي، وربما قاد إلى أمور أخرى في موضوع الصراع الداخلي والفتن التي ترقد تحت الرماد.

إن الناظر لسياسات بايدن يرى أنها ضعيفة، ولا يستطيع أن يحقق نجاحات في الملفات الداخلية أو الخارجية. هذا عدا عن ضعف شخصه كرئيس وضعف جسمه. ولذلك يذهب الحزب إلى محاولات قطع الطريق على خصمه بأساليب هابطة، لا تتناسب إلا مع طبيعة المبدأ الرأسمالي المنحط. وإن الشهور القادمة لتنذر بأمور كثيرة على الأوساط السياسية الأمريكية، وربما ينعكس ذلك على الشعب الأمريكي بشكل عام؛ سواء داخل الولاية الواحدة، أو في الولايات المتفرقة والمتباعدة؛ خاصة المؤيدين لكلا الحزبين. وهذا الأمر يبرز أكثر إذا فاز الجمهوريون في الانتخابات النصفية للكونغرس. ولا يستبعد أن تجرّ هذه الأمور إلى تأزم الخلافات بين الحزبين، وانجرار الشعب الأمريكي خلفهما، وربما انجرار بعض الولايات أيضا تأييدا للجمهوريين أو الديمقراطيين.

إن هذا كله يقودنا إلى الحقيقة التي شهد بها رب العزة جل جلاله، وهي قوله تعالى: [بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ]، وقوله: [أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً]. والحقيقة الثانية: هي فساد هذه النظم والمبادئ في سياسة أمور البشر؛ لأنها مبنية على خدمة المصالح الشخصية أو الحزبية، ولا تبالي حتى لو قتلت الشعب وأثارت بينه الفتن. وإن النظام الصحيح الذي يليق بكرامة الإنسان، ويحقّق له العدل والاستقامة، هو الدين المتصل بخالق السماوات والأرض، وليس بمصالح آنية أو شخصية أو حزبية. وإنه لحري بأمة الإسلام أن تتمسك بدينها، وتسعى بكل قوة لتخليص نفسها أولا من هذا العفن الرأسمالي المتحكّم ببلادها، ثم تخليص هذه الشعوب التي تكتوي بنيرانه في كل شيء.

السعودية عاصمة المخدرات الأولى في الشرق الأوسط

عبد الله الحضرمي - اليمن

الخبر:

السعودية عاصمة المخدرات الأولى في الشرق الأوسط (سي إن إن، 3 سبتمبر 2022م)

التعليق:

في ظل حكم الملك سلمان وابنه محمد - الحاكم الفعلي للمملكة - تخلى النظام السعودي عن لبوس الإسلام الذي كان يخدع به الناس منذ تأسيس المملكة، وظهر على حقيقته؛ من تبعية سياسية علنية لأمريكا، ومن تقارب مع كيان يهود، إلى إقامة مهرجانات الغناء والرقص العربية والغربية في مدن المملكة، بل في مكة والمدينة ذاتهما، إلى فتح دور السينما والمراقص ودور اللهو، والسماح بالاختلاط بين الجنسين، إلى دعوات تحرير المرأة من قوامة ولي أمرها، بل إلى دعوات الحرية الغربية بكل معانيها والتي تحميها الدولة نفسها، إلى أن تم الإعلان اليوم عن أن المملكة أصبحت عاصمة للمخدرات، إذ تم إغراق البلاد بالمخدرات لصرف الشباب عن قضاياه الحقيقية وقضايا الإسلام والمسلمين، ومفهوم الحريات الغربية الذي لا ينتهي عند تناول المخدرات والعياذ بالله.

إن الذي يجري في المملكة هو ضمن سياق حملة غربية حضارية ضد الإسلام لتغريب الشباب المسلم وتحويله إلى شباب مسخ مقلد للغرب في أتفه ما وصل إليه من انحطاط فكري وأخلاقي، وكي تكون السعودية مصدرة بعد ذلك لباقي بلاد المسلمين هذا الفكر الدخيل على الأمة الإسلامية.

لقد اتضح للأمة الإسلامية اليوم أن هؤلاء الحكام لا ينتمون إليها بل هم كلاب حراسة حقيقيون لحماية مصالح الغرب في بلادنا، وهم رأس الحربة في حربه الحضارية ضد الإسلام.

إننا ندعو الأمة الإسلامية وبالأخص شبابها أن يدركوا خطورة المخططات التي يقودها حكامها ضدها؛ وذلك بتنفيذ المخططات الغربية عليها، وتأمين نهب الثروات الطبيعية إلى دول الغرب الكافر بينما تبقى الأمة تعاني الأمرين للحصول على لقمة العيش.

إن طريق نهضة البلاد الإسلامية يبدأ بالتحرر من هذه الأنظمة العميلة للغرب وإقامة الخلافة على أنقاضها فقد أزف أوانها، قال ﷺ: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ» رواه أحمد.

لم يتركوا لنا شيئاً ننهبه

المهندس شفيق خميس - اليمن

الخبر:

أوردت صحيفة الثورة الحكومية اليومية الصادرة في صنعاء يوم الأحد 04 سبتمبر الجاري على صدر صفحتها الأولى خبر المؤتمر الصحفي الذي عقده أحمد عبد الله دارس وزير النفط في حكومة الإنقاذ تحت عنوان "العدوان وسنوات من النهب المنظم نفط - غاز - معادن"، جاء فيه: "وفي المؤتمر أكد وزير النفط والمعادن أحمد عبد الله دارس، أن حجم النفط الخام المنهوب خلال الفترة منذ العام 2018م إلى نهاية شهر جويلية 2022م بلغ نحو 130 مليوناً و41 ألفاً و500 برميل، فيما تبلغ قيمة عائداته تسعة مليارات و490 مليونا و639 ألف دولار".

التعليق:

يبدو أن أحمد دارس ومن معه على دراية بالسلب والنهب بما فيه الكفاية، خصوصاً أن دارس من المعتقين في وزارة النفط ما بين منصبي وزير ونائب للوزير، وتمت صفقات كثيرة للنفط والغاز والمعادن في عهده؛ منها إخفاء الأرقام الحقيقية للإنتاج اليومي من حقول النفط في اليمن، ولعائدات ذلك الإنتاج، الذي لم يكن يأتي لحساب وزارة النفط، وبنود العقود التي سمحت فيها وزارة النفط للشركات الأجنبية بالعبث في إنتاج النفط، والسماح لها بتسويقه، وإحراق الغاز المصاحب للنفط طوال سنيّ إنتاجها وتسويقها له، وصفقة بيع الغاز لشركة توتال الفرنسية بأبخس الأسعار، والشركات المعدنية الأجنبية العاملة في اليمن، لم يتعرض دارس في مؤتمره الصحفي للشركات المعدنية اليوم، التي كسابقاتها لم تتأسس إلاَّ في الظل، وتعبث هي الأخرى بالثروات المعدنية.

لو أن لصنعاء فرصة وقدرة للمشاركة مع عدن في العبث بالغاز والنفط أيضاً لفعلت دون تردد! فالمسألة ليست سوى تقاسم عدن مع صنعاء عائدات النفط والغاز، ولكان اليوم لكم صوت آخر غير الذي تتحدثون به. وكأنكم تريدون أن تقولوا لعدن: أين نصيبنا مما تنهبون؟!

إن أهل اليمن لا يعلمون أن سلطات صنعاء وعدن تعبث بملكية هي من ملكياتهم العامة، وإلا لما سكتوا عن أفعالكم وعبثكم طرفة عين.

إن النفط والغاز والمعادن من الملكيات العامة التي جاءت ضمن النظام الاقتصادي في الإسلام، فلم يأذن الشارع لأحد ولا لجهة بالتصرف فيها، فما بالك بسلطات صنعاء وعدن، التي تتشارك مع أنظمة الخليج في العبث بالملكيات العامة للأمة الاسلامية؟! إن دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة هي التي ستعيد الأمور إلى نصابها في جميع شؤون الحياة، ومنها الاقتصاد.

قال ﷺ: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ».

موقف بطولي

عبد العزيز المنيس

الخبر:

كويتي ينسحب من بطولة عالمية للكاراتيه رفضا للتطبيع.. وتفاعل. (عربي21)

التعليق:

موقف بطولي يعبر عن أمة رافضة لكيان مسخ زرعته الدول الاستعمارية في أرضنا المباركة ويتولى حراسته حكام خونة من بني جلدتنا.

موقف يبين البون الشاسع بين الأمة وبين الحكام المهرولين نحو التطبيع مع الكيان الغاصب.

لقد فعل هذا اللاعب ما يمكنه فعله فجزاه الله خيرا ورحم الله والديه.

ولكن ما بال جيوشنا المدججة بالأسلحة المدمرة ممتنعة عن التحرك لتحرير فلسطين؟! والله إنه ليكفي جيش مصر أو الأردن أو تركيا لتدمير الكيان الغاصب وإلقائه في البحر.

هل دخلتم أيها الجنود العسكرية للتباهي بالنجوم والنياشين أمام أصدقائكم وزملائكم؟! أم للرواتب والامتيازات؟! أم لحماية الحكام وقتل الثوار؟!

سيحاججكم الله يوم القيامة على تقصيركم تجاه فلسطين وجميع بلادنا المحتلة. تقدموا لتحرير الأرض المباركة ولا تلتفتوا لعملاء خونة وضعهم الكافر المستعمر على رؤوسكم سيتبرؤون منكم يوم القيامة يوم لا ينفع الندم.

فلسطين تناديكم لتحريرها فهلمّ إليها والله معكم ولن يتركم أعمالكم.

﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾

محاكم التفتيش الفرنسية لا تستثني أحداً

هدى محمد

الخبر:

أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن تصاعد ظاهرة العنصرية والعداء للإسلام في القارة الأوروبية يدعو للقلق، وانتقد تصاعد العداء للإسلام بأوروبا خلال مؤتمر صحفي مع وزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا التي تزور تركيا. وقد طالب جاويش أوغلو نظيرته الفرنسية بضمان سلامة المساجد والجمعيات التركية وذلك خلال مؤتمر صحفي في أنقرة. (الجزيرة نت، 5/9/2022)

التعليق:

تزامنت التصريحات التركية مع تجديد الحكومة الفرنسية وأبواقها للغة تخوين المسلمين في فرنسا وتسليط الضوء على عبارات تثير الإسلاموفوبيا مثل "الإسلام الفرنسي، وأخطار الإرهاب الإسلامي على فرنسا، ووجوب التصدي لأعداء الجمهورية". وفي السياق نفسه كشف موقع ميديا بارت أن وزير الداخلية الفرنسي، جيرالد دارمانان، يعمل على إعداد قائمة تضم أئمة مسلمين لإبعادهم من البلاد. ويأتي هذا الخبر بعد قرار المحكمة العليا بترحيل الإمام المغربي حسن إيكويسن، الذي يتم تصويره على أنه عدو للجمهورية. وقد أوضح الوزير الفرنسي أن 734 أجنبياً متطرفاً تم طردهم منذ انتخاب الرئيس إيمانويل ماكرون، بينهم 72 في الأشهر السبعة الماضي. وذكرت محامية إيكويسن أن هناك شيئا من الاستعراض في تعامل الوزير الفرنسي مع الملاحقين وأن الأمر أشبه بالتمثيل خصوصا أنه يحرص على أن تكون المداهمات أمام الكاميرات. فرنسا كعادتها تمارس الكراهية ضد المسلمين وتظهر الحقد على الإسلام.

إن عداء فرنسا للإسلام وأهله أمر غير مستغرب ومواقف جيرالد دارمانان متوقعة ومنسجمة مع تصريحاته السابقة ومنها قوله "الإسلام السياسي عدو قاتل الفرنسية". كما أنه ليس مستغربا من الماكر ماكرون والوسط السياسي الفرنسي المخترق من اليمين المتطرف. ما نستغربه ونستنكره هو تجاهل حكام تركيا لمعاناة ستة ملايين مسلم في فرنسا، وإصرارهم على تقزيم تركيا، بحيث تكون تصريحاتهم السياسية دون الحدث. فقد ترك النظام التركي رعاية شؤون أمة الإسلام واقتصر اهتمامه بالمنشئات التركية.

إن المسلمين يعانون من العلمانية المتطرفة في فرنسا ويعيشون في أوساط ترفضهم وترفض دينهم وثقافتهم وتصر على طرح سياسي مبني على أن الجالية المسلمة "مشكلة وأزمة تحتاج لعلاج" فتتعامل معهم بعنجهية ودونية مفرطة. بينما تقف الدبلوماسية التركية كالعادة دون مستوى الحدث، وتكتفي بالمساندة المعنوية والشجب والتنديد وتتشبث بعلاقاتها ومصالحها القومية. وتتوالى الأزمات ويصر النظام على خذلان المسلمين.

لا بد للأمة الإسلامية عامة ولأهل تركيا خاصة أن يبحثوا عن قادة منهم يحفظون كرامة الأمة وعزتها وهيبتها بين الشعوب والأمم. قادة يعيدون لتركيا أمجادها وهيبتها ويحيون سيرة خلفاء بني عثمان الذين زلزلوا عروش الجبابرة ولقنوا الطغاة دروسا سطرت في صفحات التاريخ بمداد من نور.

﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

أبو ذرّ التّونسيّ (بسّام فرحات)

الأسس الشرعيّة لأجهزة دولة الخلافة: إشكاليّة الدّليل.. (الجزء الثّالث)

كنّا في الجزء الثّاني من هذا المبحث قد طرحنا مسألة الاستدلال على أجهزة دولة الخلافة وفصّلنا القول في الأدلّة من القرآن والإجماع.. ورغم ما يتمتّعا به من حجيّة مقطوع بها فقد رأينا أنّ الاستدلال بهما لا يسعفنا في المسألة بما يقطع الشكّ باليقين: فأدلّتهما شحيحة كمّا ظنيّة دلالة وغير صريحة حكما أي غير متعلّقة مباشرة بالأجهزة بل ببعض تفاصيلها وجزئيّاتها..وقد أخّرنا الحديث عن السنّة لأنّها حجر الزّاوية وبيت القصيد والمصدر الرئيس المعوّل عليه في الاستدلال على مسألة الأجهزة، كما أنّها لطالما مثّلت هدفا لمطاعن العلمانيّين: إذ عُوملت باستهانة واستخفاف وأنكرت جملة وتفصيلا وهوجمت من حيث مفهومها وقداستها وحجّيتها ومنزلتها من القرآن لإفراغها من محتواها وإبطال الاستدلال بها وصولاً إلى نفي شرعيّة شكل الدّولة الإسلامية وجهازها.. كلّ هذا اقتضى منّا - منهجيّا - إفرادها بالجزء الأخير وغلق المبحث بها لما تتطلّبه من تفصيل خاصّ لإثبات حجيّتها ودفع ما ران عليها من افتراءات وأباطيل..

الأدلّة من السّنة

بالرّجوع إلى مناط بحثنا ألا وهو الدّولة الإسلاميّة الأولى التي أسّسها الرّسول صلّى الله عليه وسلّم بالمدينة المنوّرة، يتبيّن لنا أنّ مصدر التّشريع الأساسي فيما يتعلّق بأجهزة دولة الخلافة هو السّنة المشرّفة بحكم كونها تعكس المثال العملي النّموذجي الأوّل الذي أشار إليه القرآن نظريًّا وبيّنه النّبي على أرض الواقع وسار عليه الخلفاء الرّاشدون ،فالواجب يقضي أن يؤخذ جهاز دولة الخلافة من الأجهزة التي أقامها الرّسول لدولته في المدينة: فما أن وطئتها قدماه الشّريفتان حتى حكم المسلمين ورعى شؤونهم، وجيّش الجيوش وعيّن القوّاد وأرسل السّرايا والبعوث، وأدار المفاوضات وعقد المعاهدات والاتفاقات والهدن، وتبادل الرّسل والمندوبين والسّفراء، وعيّن للمقاطعات ولاة وللبلدان عمّالا، كما عيّن القضاة وأمّن النّاس وأدار مصالحهم ،واتّخذ له كتّابا ومعاونين ومجموعة من الصّحابة يستشيرهم، وقام بجباية الأموال وتوزيعها على مستحقّيها وفق أحكام الشّرع. وباستقراء هذه النّصوص الفعليّة العمليّة يتبيّن أنّ الدولة الإسلاميّة تتكوّن من (13) جهازًا أقامها الرّسول بنفسه كاملة وأتمّها في حياته وترك شكل الحكم وجهاز الدّولة معروفين ظاهرين كلّ الظهور: فقد كان عليه الصّلاة والسّلام رئيسًا للدّولة وكان له معاونون وولاة وقضاة وجيش ومديرو دوائر ومجلس يرجع إليه في الشّورى..وما يلاحظ في الأدلّة من السّنة بشقّيها القولي والفعلي أنّها غزيرة من حيث الكمّ مقارنة بأدلّة الكتاب والإجماع، كما أنّها أكثر صراحة وقطعًا في التّنصيص على المسألة..

الأجهزة والسنّة

فقد عدّدت السّنة القوليّة الأجهزة وأسمتها بمسمّياتها، مثل قوله صلّى الله عليه وسلّم (وزيراي في الأرض أبو بكر وعمر) أو قوله (ثمّ تكون خلفاء فتكثر) أو قوله (أمير النّاس زيد بن حارثة) أو قوله (أيّما عامل استعملناه وفرضنا له رزقا..) أو قوله (إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقضي للأول حتى تسمع كلام الآخر) أو قوله (لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكما) أو قوله (اكتب يا علي) أو قوله (انثروه في المسجد).. كما تعرّضت لتفاصيل الأجهزة بالتدقيق وحدّدت مواصفاتها وصلاحيّاتها وتبعاتها وشروط القائمين عليها، ودونك مثالا جهاز الخليفة: فلم تترك السنّة القوليّة كبيرة ولا صغيرة متعلّقة به إلاّ أحصتها وأحاطت بها (اللقب - الأهمّية - شروط الانعقاد - البيعة - كيفيّتها - واقعها - الوفاء بها - إثم خلوّ العنق منها - وحدة الخلافة - منازعة الخليفة - صلاحيّات الخليفة - مدّة رئاسة الخليفة - طاعة الخليفة - الخروج عليه..) وقس على ذلك معظم الأجهزة ممّا يضيق المجال لتعداده..أمّا السنّة الفعليّة فهي في حدّ ذاتها تفصيل وبيان للسنّة القوليّة: فقد انتقلت بالمؤسّسات من النّظريّة إلى التطبيق فرسمت لنا النّموذج الذي يجب أن يحتذى ويقاس عليه ونفّذت مخطّط هيكل الأجهزة الذي جاءت أسسه وملامحه في القرآن والسنّة القوليّة في شكل أصول وكلّيات وأحكام عامّة، وهي إجمالاً قطعيّة في دلالتها ثابتة بالتّواتر..هذا التّنصيص وهذه الصّراحة وهذا القطع يرتقي بجهاز الدّولة الإسلاميّة في شكله وصلاحيّاته إلى مرتبة الطّريقة الواجبة الاتّباع. فلا غرابة أن كانت السنّة هدفا لسهام الكافر المستعمر وعملائه فهاجموها مفهوما وحجيّة ومنزلة من القرآن لإبطال الاستدلال بها بما يمكّنهم من دسّ سمومهم..

مفهوم السّنة

فيما يتعلّق بمفهوم السّنة أي حدّها وتعريفها، فقد حاولوا تضييق مجالها وقصرها على أقوال الرّسول فقط دون أفعاله وادّعوا أن أفعاله إمّا جبلّية أو خاصّة به، وذلك لتحييد السّنة العمليّة بوصفها معينًا ثريًّا للأحكام الشرعيّة المتعلّقة بالحكم والدّولة عمومًا..أمّا في الاصطلاح الشرعي فتطلق السّنة على فعل الرّسول وعلى قوله وعلى سكوته وإقراره، فالمراد بالسّنة ما ورد عن رسول الله من قول أو فعل أو تقرير..وليس المقصود بأفعاله الجبلّية منها (قيام - قعود - مشي - نوم..) فهذه على الإباحة بالنسبة له ولأمّته لا نقتدي به فيها عمومًا إلاّ من بعض تفاصيلها وكيفيّاتها.. وليس المقصود أيضًا الأفعال الخاصّة به صلوات الله عليه وسلامه كالوصال في الصّوم ووجوب الوتر والتهجّد وعدم التقيّد بأربع نساء، فهذه ممّا اختصّ به ولا يشاركه فيها أحد ويحرم شرعًا الإقتداء به فيها..ولكن المقصود ما دون هذا وذاك من سائر الأفعال التي تعتبر قناة عمليّة تطبيقيّة لتبليغ الشّرائع والأحكام والعقائد عن الله تعالى، وهذه لا نزاع في أنّنا مأمورون بالإقتداء فيها بالرّسول باعتبارها دليلاً شرعيًّا، ويدخل ضمنها أفعاله صلّى الله عليه وسلّم في تأسيس الدّولة ووضع جهازها وذلك على سبيل الوجوب من طريقين: فهي ممّا لا يتمّ الواجب إلاّ به كما أنّ تركها يؤدّي إلى تضييع الواجب..

حجيّة السنّة

أمّا فيما يتعلّق بحُجّيتها، فقد حاولوا نفي القداسة عنها لإبطال حُجّيتها والاكتفاء بالقرآن دونها طمسًا للأحكام الشّرعية الواردة فيه ومسخًا لها وقطعًا للطريق أمام تنزيلها على الوقائع الجارية..وممّا لا شكّ فيه أن السّنة - سواء أكانت قوليّة أو فعليّة أو تقريريّة - وحي من الله تمامًا كالقرآن الكريم، قال تعالى (قل إنّما أنذركم بالوحي) وقال (وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى) وقال (إن أتّبع إلاّ ما يوحى إليّ) وقال (إن يوحى إليّ إلاّ أنّما أنا نذير مبين)، فما يأتي به الرسول صلّى الله عليه وسلّم وما ينطق به وما يقرّره ويسكت عنه صادر عن الوحي بما في ذلك تفاصيل أعماله في إقامة الدّولة الإسلاميّة في المدينة ووضع جهازها.. من هذا المنطلق فالسنّة نصّ شرعي ودليل شرعي ومصدر من مصادر التشريع تماما كالقرآن الكريم، لذلك تعتبر حجّة في العقائد والأحكام، فهي واجبة الاتّباع كالقرآن سواء بسواء وهذا صريح في الكتاب لقوله تعالى (من يطع الرّسول فقد أطاع الله) وقوله (قل إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يحببكم الله) وقوله (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) وقوله (فلا وربّك لا يؤمنون حتّى يحكّموك فيما شجر بينهم)، وهي نصوص قطعيّة صريحة في وجوب الاستدلال بالسّنة وكونها واجبة الإتباع كالقرآن مادام قد ثبت أن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم هو الذي قال هذا الكلام أو قام بهذا الفعل أو سكت عن هذا الكلام أو الفعل، ومنكر السّنة كمنكر القرآن كافر قطعًا، وقد ينطبق هذا الحكم على منكر جهاز الدّولة الإسلاميّة وكونها أحكاما شرعيّة واجبة الاتّباع إذا كان ذلك من منطلق إنكار السنّة كمصدر تشريع..

منزلة السنّة من القرآن

إنّ اقتران السنّة بالقرآن في سياق الأدلّة الشّرعية أمر وظيفي حيوي لتحقيق البلاغ والبيان ولاكتمال الرّسالة السماويّة - فهما وتفسيرا واستنباطا وإحاطة وتنزيلا على الوقائع وتفعيلا في واقع الحياة - مصداقا للحديث الشّريف (تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما: كتاب الله وسنّة نبيّه).. فالسنة ليست في منزلة القرآن فحسب، بل هي قاضية عليه بالشّرح والتوضيح لأنها مبيّنة له في الأغلب الأعمّ، قال تعالى (وأنزلنا إليك الذّكر لتبيّن للنّاس ما نزّل إليهم). فالنصوص الشّرعية في الكتاب جاءت خطوطا عريضة في شكل أصول وكلّيات عميقة المعاني عامّة المقاصد متّسعة لاستنباط عدّة أحكام وللانطباق على مسائل كثيرة..أمّا السنّة فنظرا لكثرة نصوصها وتعدّد مسائلها وتنزّلها على الوقائع الجارية فهي تفصيلات جزئيّة للأصول الواردة في الكتاب: فالقرآن جاء مجملا وفصّله الرسول وعاما وخصّصه الرسول ومطلقا وقيّده الرسول بقوله وفعله وتقريره صلّى الله عليه وسلّم..ولم تقتصر السنّة على ذلك فحسب، بل انفردت بتشاريع جديدة إمّا ملحقة بأصلها أو ابتداء لا أصل لها في القرآن على غرار تحريم المكس..فالسنة امتداد للقرآن متماهية معه بشكل يستحيل الفصل بينهما.. فإنكار السنّة يعني عمليّا إسكات القرآن أو استنطاقه بما لم ينطق وهذا ما يريده الكافر المستعمر وأذنابه..

التكامل بين مصادر التّشريع

فالأحكام الشّرعية متداخلة بين القرآن والسنّة متشابكة فيهما آخذ بعضها برقاب بعض بحيث يشتركان أحيانا في تفصيلات الحكم الواحد ويتضافران معا في نحت معالم رسالة الإسلام، وهذا هو معنى الاقتران الوارد في قوله تعالى (فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرّسول)..وعلى هذا الأساس يجب أن لا نستهين بالأدلّة الشرعيّة المنبثقة من السّنة فمصادر التشريع - سواء القرآن أو السّنة أو ما أرشدا إليه من إجماع وقياس - متساوية في القداسة والمكانة والحجّية والأهمّية، والفصل بينها إجرائي بحت، أمّا عمليّا على مستوى الأحكام الشّرعية فغير ممكن: فالقرآن يؤسّس للأصول والكلّيات والعموميّات، والسنّة تبيّن وتوضّح وتفصّل وتخصّص وتقيّد، والإجماع يثبت ويؤكّد ويؤشّر،وبذلك فإنّ مصادر التشريع في الحكم الواحد آخذ بعضها بتلابيب الآخر تتكامل وتتّحد وتقوّي بعضها بعضا..فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار جنس الأحكام في المطلق :فالواجب واجب والحرام حرام مهما كان مصدره أو مجاله التّشريعي، فلا فرق بين الواجب الثّابت بالقياس والواجب الثابت بالقرآن، ولا فرق بين الواجب في الصلاة أو النّكاح والحيض والنّفاس والواجب في الحكم أو الاقتصاد والاجتماع.. من هذا المنطلق يجب أن نتعامل مع الأحكام المتعلّقة بأجهزة الدّولة الإسلاميّة على أساس أنّها أحكام شرعيّة واجبة الاتّباع تمامًا كأحكام الصّلاة والطّهارة.. (انتهى)

ثائر أحمد سلامة

الصندوق الأسود للفكر الغربي

سادساً: كيف سترعى الدولة المصلحة العامة في ظل فشل تبَيُّنِهَا؟

فشل النظام الديمقراطي - العلماني - الليبرالي في تحديد المصلحة العامة بصورة تمثل رأي سواد المجتمع، أو أغلبيته؛ فما توصلت إليه النظم السياسية من حلول سنتها على صورة قوانين وتشريعات تمثل «المصلحة العامة» إنما تمثل -في الحقيقة- رأي المتشرعين والقانونيين والفقهاء الدستوريين وليس إرادة الشعب.

وقد انطلق النظام العلماني من منطلق بناء مصادر التشريع والتنظيم، وتبيين «المصلحة العامة» على بدائل وضعوها لما كانت الكنيسة تصطلح عليه باسم «الحق الإلهي» عبر ما أسموه:

1. الحالة الطبيعية الافتراضية السابقة للمجتمعات والحكومات، والتي يخرجون منها إلى التنظيم والاجتماع بواسطة العقد الاجتماعي،

2. والحق الطبيعي، أي الحرية الممنوحة لكل إنسان لكي يستخدم قدراته الطبيعية، وسلطته، والوسائل المتاحة له للبقاء، أو المحافظة على طبيعته الذاتية، طبقا لما اصطلحوا عليه بالعقل السليم بزعمهم.

3. والقانون الطبيعي، (مقابل: القانون المدني الوضعي) أي: «العقل السليم» بما يتفق مع الطبيعة أو مجموعة القواعد الثابتة وغير المكتوبة والواجبة الانطباق على كافة الأفراد في كل المجتمعات نظراً لأنها تجد مصدرها في الطبيعة ذاتها حسب تصورهم. فهو نوع من الأخلاقية الواجبة الانطباق في كل مكان وزمان مثل أفكار العدالة والمساواة. واعتبروا هذا النوع من القانون ليس من صنع المشرع، وإنما هو متأصل في الطبيعة البشرية. وقد انطلق بعض منظري العلمانية إلى أن الأساس أن الإنسان في الحالة الطبيعية شرير وذئب، وانطلق آخرون للتأسيس على وجود قانون طبيعي يقوم على العقل السليم، وهذا تناقض كبير، والحق الطبيعي والقانون الطبيعي كان في مرة أصلا تبتنى عليه التشريعات، وفي مرة ابتلعه «العقد الاجتماعي» لأنه مؤسس على حرية فردية مطلقة قوامها إنسان شرير وابتلعه القانون المدني الذي ألغى الجوانب الأخلاقية في التشريعات بحجة تحقيق المحايدة والموضوعية.

4. وغاب عنهم حقيقة أن الحقوق تتقرر بحسب المفاهيم الحضارية والثقافية التي يعتنقها الأفراد، ولا تولد مع الإنسان «حقوق طبيعية»، وإنما تتميز الحضارات بما تبنته من مفاهيم وأنظمة تتمايز بمدى موافقتها للفطرة ولطبيعة الإنسان، وبقدرة تشريعاتها، أو عدم قدرتها، على تنظيم حاجاته العضوية وغرائزه تنظيما متوازنا يقر الغرائز ويشبعها دون كبت ولا إطلاق، وتنظم ذلك الإشباع بأنظمة معينة؛ الأصل أن تفضي لتحقيق غايات فردية ومجتمعية، وتحديد الحقوق وتنظيمها، والأصل فيها أن تفضي لتحقيق العدالة!

5. وغاب عنهم أن دوام تغيير القوانين والتشريعات يتعارض مع تحقيق العدالة المطلقة، فلا يعود لما يسمى بالقانون الطبيعي أي معنى. وأن تعدد المصالح وتشعب طرق إشباعها واختلاف الناس في تنظيم ذلك الإشباع يفسد «المساواة الطبيعية»، ولا يعود لما يسمى ب «العقل السليم» من وجود في ظل تفاوت العقول وتحكم الأهواء والرغبات والميول، وتأثير الثقافات وغير ذلك من العوامل.

6. وفشل النظام الغربي في تحديد «الإرادة العامة» كما أسلفنا، ونظَّروا لبناء المصلحة العامة على «الإرادة العامة»، وقالوا إنها هي إرادة مجموع المجتمع لا أغلبيته ولا إرادة فئة منه دون غيرها، وهي عندهم محصلة ناتجة بعد هدم الإرادات المتفرقة، المتصارعة للأفراد، التي تقدم مصالحهم الذاتية على المصلحة العامة، وهي المصالح المتفق عليها، والتي تحقق توجيه الدولة نحو الهدف من إنشائها.

أ- لكن بالنظر المدقق نجد أنه صحيح أن المصالح العامة التي ينتج عنها اجتماع الناس تحتاج لحلول يرضى عنها المجتمع، إلا أن هذه الحلول ومناسبتها للأفراد وللمجتمع، وصحة تلك المعالجات والتشريعات وإنتاجها للخير أو للشر، أو الصواب أو الخطأ، أو الحسن أو للقبح، وتحديدها لطبيعة الحقوق وإحقاقها وتنظيمها هو المعضلة الأكبر. وهذه لا تكون نتاج «خير عام» أو «عقل سليم»، بل هي مجال خصب -إن تركت من غير تشريع إلهي عادل- لاستغلال القوي لحاجة الضعيف (البنك - المقترِض)، (أصحاب رأس المال - الموظفين)، ومرتع وخيم لقيام المجتمع على أعرافٍ بالية أو حلول خاطئة تجسد الظلم والقهر والحرمان للضعفاء وللنساء وللعبيد، أو تكرس الشهوات كالزنا والشذوذ. وهكذا، فلا ضمان على سلامة المعالجات إن تركت لتشريع البشر.

ب- أضف إلى ذلك إن كيفية تجسيد الإرادة العامة في الواقع معضلة ضخمة، إذ إن اجتماع الناس على صعيد واحد لتقرير ما يصلح لهم ولا يصلح، وما يرتضونه أو لا يرتضونه، وافتراض أن مجلس النواب يمثل آراءهم في الحقيقة هو وهم وتضليل، فمجلس النواب لا يمثل رأي الأغلبية، ولا رأي الشعب.

ت- والإرادة العامة من غير خير عام متفق عليه أو مصلحة عامة تسعى لتحقيقها غير واقعية، خصوصا في ظل التفسيرات المتضاربة بين الناس للخير والمصلحة والحلول للمشاكل، وفي ظل غياب وجود المنظور الجماعي الأخلاقي الواحد للخير والفضيلة،

ث- وفي ظل مشكلة أن السعي لتحقيق مثل هذا المنظور سيفضي إلى التضارب مع فكرة التعددية، التي اعتبروها أساسا لقيام المجتمع الديمقراطي - العلماني، وسيفضي إلى فرض قيم عقائدية أو أخلاقية واحدة تسود المجتمع، الأمر المتناقض مع المجتمع الديمقراطي العلماني التعددي، والذي يهدد بتحويل العلمانية إلى «دين»،

ج- لهذا كله يستحيل وجود «الإرادة العامة» التي تؤسس لتحديد «المصلحة العامة» والتي ستكون مرجعية للتشريعات والقوانين.

ح- و»الخير العام»، و»العقل السليم»، والإخاء والحرية والمساواة، كلها لا تضع مقاييس فكرية تبين الغايات التشريعية أو الضوابط الأصولية التي توضح كيفية ضمان أن تفضي تلك العلاقات والأنظمة لحلول صحيحة ترفع الظلم وتجسد العدل وتحقق قيما مجتمعية تسعد الإنسان، وتترك ذلك لمصطلحات غامضة، وما يعتبره البعض خيرا ومحققا للمصلحة يراه غيرهم شرا وضررا محققا، أو متعارضا مع أهوائهم.

خ- إذ إن العبرة ليست بمجرد إصدار حكم أي حكم، وإنما في ضمان صواب الحكم ومقدرته على معالجة مشاكل بشرية متعلقة بذلك السلوك علاجا صحيحا، الأمر الذي لا يحيط العقل به لكثرة الملابسات الخارجية عنه وتعقيداتها، فالأهواء تجعل بعض العقول تميل للزنى، ولشرب الخمر، فلا يكفي ذلك لجعل الحكم الصادر عن العقل صوابا، فَقَدْ فُقِدَ الميزان والمقياس السليم، والفطرة والميول قد يتأثران بعوامل خارجية وثقافية تجعل فطرة الغربي غير فطرة المسلم، والعقول تتراوح قوة وضعفا، ودقة في الفهم أو ضبابية، فلا يستطيع العقل الحكم على كل الأفعال في مختلف الظروف والحالات لغياب عوامل غيبية، أو بسبب نظرة جزئية غير شاملة، أو مرجحات يتبين فسادها فيما بعد، أو مما قد لا يتفطن له العقل من فهم مجزوء للواقع، تقلب الحكم إلى نقيض الصواب، فما تراءى له مصلحة أو جالبا لمنفعة اتضح له أن الشرَّ يكمن في أحد زواياه المعتمة، إذ لا علم له بشكل قاطع بمآلات الأفعال ونتائجها، لهذا السبب درجت تشريعات البشر على الانتقال والتقلب من حكم إلى نقيضه.

د- إذ ليس للأفعال خصائص ذاتية توصف على أساسها بأنها خير أو شر، وإنما تأتي أوصاف الخير والشر من اعتبارات وملابسات خارجة عن الفعل، (أي من النظام، وقد تبين لنا عدم قدرة النظام بشري المصدر على تحقيق صحة المعالجات، وعلى تحقق صواب الوصف بالخير أو الشر، الامر الذي يتطلب الخضوع لنظام إلهي المصدر).

ذ- وقام تأصيل مبدئهم على ضرورة تنازل الفرد عن حريته المطلقة، وسيادته، مقابل تحقيق الدولة له الاستقرار والأمن والنظام، أي خضوع الإرادة الحرة للإرادة العامة. مُؤْثِراً المصلحة العامة على الخاصة. فتتركز السلطة في يد دولة يخضع لها الكل ويخافونها، سلطة مطلقة غير مقيدة، وأقوى من كل الأفراد، وفوقهم، إذ إن الاتفاقات من غير السيف (القوة) ليست سوى كلمات، من خلال عقد اجتماعي ليمنعهم من الاستسلام لطبيعتهم الشريرة -بحسب توصيفهم للحالة الطبيعية للأفراد-.

ر- وهذه المفاهيم (الحالة الطبيعية، الحق الطبيعي، القانون الطبيعي، الإرادة العامة...الخ) كلها مفاهيم فضفاضة غامضة، مشبعة بالتناقض، قابلة للتأويل والتغيير والتضارب بحيث يصعب على المشرع مراعاتها، وما أشد استحالة أن تتفق مجموعة من العقول على تحديد أساس يمثل الخير العام المرضي عنه من قبل الأغلبية!

ز- من هنا، فلم يعد لمفهوم الإرادة العامة من وجود في الواقع، فالعلاقات في المجتمع لم تبن على أساس دراسة إرادات المجموع، ومن ثم طرح ما تناقض منها جانبا، واصطفاء الباقي ليمثل «الإرادة العامة»، ونظرتها لعلاقات المجتمع، بل إن العلاقات -في واقع الحال في الدول العلمانية الديمقراطية- قامت على تطويع تلك الإرادات للقوانين والتنظيمات التي ارتأتها الفئات المتحكمة في المجتمع والدولة كالأحزاب السياسية والرأسماليين، والمشرعين.

س- والعلمانيون إذ ينطلقون من منع الدين من فرض أي تصورات على المجتمع والدولة، ومن حصر دور الدولة في أن تنشغل في الإدارة العملية وحكم المجتمع فقط، لا أن تنهك نفسها في فرض هذا الاعتقاد ومنع ذلك التصرف، على حد تعبير هوبز نفسه، فإنهم يعودون ويضعون هذه المهمة على عاتق الدولة، فكيف نوفق بين دور القوانين والتشريعات، وبين ألا تنهك الدولة نفسها بمنع التصرفات؟

ش- وفي الواقع نرى أن الإفراز الطبيعي لنظرية الحق الطبيعي لا بد وأن يكونٍ عبر التناقضات المجتمعية غير المحدودة، والتي لا تَحَلُّ إلا بفرض سلطان الدولة واضطلاعها بمهمة التشريع بصورة تفرضها على المجتمع، خصوصا في ظل النقاط التي وضحنا فيها أن هذه التشريعات لا تمثل الإرادة العامة ولا تجسد سيادة الأمة.

إعداد وتنسيق / الأستاذ محمد أحمد النادي

إرواء الصادي من نمير النظام الإقتصادي (ح 13)

قوانين المنفعة في المبدأ الرأسمالي: شرح وتبسيط الشيخ فتحي سليم

الحَمْدُ للهِ الذِي شَرَعَ لِلنَّاسِ أحكَامَ الرَّشَادِ, وَحَذَّرَهُم سُبُلَ الفَسَادِ, وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيرِ هَادٍ, المَبعُوثِ رَحمَةً لِلعِبَادِ, الَّذِي جَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ الجِهَادِ, وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الأَطهَارِ الأمجَادِ, الَّذِينَ طَبَّقُوا نِظَامَ الإسلامِ فِي الحُكْمِ وَالاجتِمَاعِ وَالسِّيَاسَةِ وَالاقتِصَادِ, فَاجْعَلْنَا اللَّهُمَّ مَعَهُمْ, وَاحشُرْنَا فِي زُمرَتِهِمْ يَومَ يَقُومُ الأَشْهَادُ يَومَ التَّنَادِ, يَومَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العِبَادِ.

أيها المؤمنون:

السَّلامُ عَلَيكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَبَعدُ: نُتَابِعُ مَعَكُمْ سِلْسِلَةَ حَلْقَاتِ كِتَابِنا إِرواءُ الصَّادِي مِنْ نَمِيرِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي وَمَعَ الحَلْقَةِ العَاشِرَةِ نُتَابِعُ فِيهَا استِعرَاضَنَا مَا جَاءَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي (صَفْحَة 19) لِلعَالِمِ وَالمُفَكِّرِ السِّيَاسِيِّ الشَّيخ تَقِيِّ الدِّينِ النَّبهَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَحَدِيثُنَا عَنْ قَوَانِينِ المَنفَعَةِ فِي المَبدَأ الرَّأسِمَالِيِّ. نَقُولُ وَبِاللهِ التَّوفِيقُ:

قوانين المنفعة:

يَقُولُ عَالِمُنَا الجَلِيلُ الشَّيخُ فَتْحِي سَلِيمْ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فِي شَرْحِ وَتَبسِيطِ مُقَدِّمَةِ كِتَابِ النِّظَامِ الاقتِصَادِيِّ فِي الإسلامِ: لاستِخلاصِ القَوَانِينِ التِي تَحكُمُ المَنفَعَةَ عِندَهُم نَفتَرِضُ كَمِّيَةً مَحدُودَةً مِنْ نَوعٍ وَاحِدٍ (الخُبز مَثلاً) وَنَفتَرِضُ أَنَّ هَذِهِ الكَمِّيَةَ تَنقَسِمُ إِلَى وِحْدَاتٍ مُتَسَاوِيَةٍ تَمَامًا، وَأَنَّ هَذِهِ الوِحْدَاتِ تُستَخْدَمُ عَلَى التَّوَالِي فِي إِشبَاعِ الحَاجَةِ إِلى (الطَّعَامِ مَثلاً) فَلِكُلِّ وِحْدَةٍ مِنَ الخُبزِ مَنفَعَةٌ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الوِحْدَاتِ المُتَسَاوِيَةَ حِينَمَا تُستَهلَكُ عَلَى التَّوَالِي لِإِشبَاعِ الحَاجَةِ، لا تُحَقِّقُ لِلمُستَهلِكِ المَنفَعَةَ نَفْسَهَا (أَي القَدْرَ نَفسَهُ مِنَ الإِشبَاعِ). وَلِتَوضِيحِ ذَلِكَ: نَفرِضُ أَنَّ شَخْصًا قَدِ استَهلَكَ خَمْسَ وِحْدَاتٍ مِنَ الخُبزِ عَلَى التَّوَالِي، فَتَكُونُ المَنَافِعُ التِي حَقَّقَهَا مِنْ هَذَا الاستِهلاكِ هِيَ مَثلاً: (ثَمَانٌ+ سَبعٌ+ سِتٌّ+ أربَعٌ+ وَاحِدَةٌ) وَمَجمُوعُ هَذِهِ المَنَافِعِ سِتٌّ وَعِشرُونَ مَنفَعَةً. وَنُلاحِظُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَلِي:

أولا: زِيَادَةَ المَنفَعَةِ الكُلِّيَّةِ بِزِيَادَةِ الاستِهلاكِ، فَالمَنفَعَةُ الكُلِّيَّةُ هِيَ مَجمُوعُ المَنَافِعِ التِي يَحصُلُ عَلَيهَا المُستَهلِكُ مِنْ جَمِيعِ الوِحْدَاتِ المُستَهلَكَةِ، فَهِيَ مَفعُولٌ طَرْدِيٌّ لِلاستِهلاكِ، تَنخَفِضُ بِانخِفَاضِهِ، وَتَرتَفِعُ بِارتِفَاعِهِ.

ثانيا: انخِفَاضَ المَنفَعَةِ الحَدِّيَّةِ بِزِيَادَةِ الاستِهلاكِ، فَقَدْ لاحَظْنَا أَنَّ المَنفَعَةَ الكُلِّيَّةَ تَزدَادُ بِزِيَادَةِ الوِحْدَاتِ المُستَهلَكَةِ. وَنُلاحِظُ أَنَّ نِسبَةَ الزِّيَادَةِ فِي المَنفَعَةِ الكُلِّيَّةِ يَأتِي نَتِيجَةَ لاستِهلاكِ الوِحدَةِ الأَخِيرَةِ. بِعَكسِ ذَلِكَ نُلاحِظُ أَنَّ المَنفَعَةَ الحَدِّيَّةَ تَمِيلُ إِلَى التَّنَاقُصِ مَعَ زِيَادَةِ الاستِهلاكِ، وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ تُعرَفُ (بِقَانُونِ تَنَاقُصِ المَنفَعَةِ الحَدِّيَّةِ) فَقَانُونُ تَنَاقُصِ المَنفَعَةِ مَعَ زِيَادَةِ الاستِهلاكِ يَنطَبِقُ بَدَاهَةً عَلَى المَنفَعَةِ الحَدِّيَّةِ لا الكُلِّيَّةِ. وَهُوَ يَنطَبِقُ عَلَى مَنفَعَةِ المَالِ بِالنِّسبَةِ لِلمُستَهلِكِ، دُونَ أَنْ يَنطَبِقَ عَلَى مَنفَعَةِ المَالِ فِي ذَاتِهِ، فَظَاهِرَةُ تَنَاقُصِ المَنفَعَةِ الحَدِّيَّةِ لا تَعُودُ إِلَى ذَاتِ المَالِ، لأَنَّ طَبِيعَةَ الأَشيَاءِ تَقتَضِي أَنْ تَكُونَ المَنفَعَةُ الذَّاتِيَّةُ لِلوِحْدَاتِ المُتَشَابِهَةِ مُتَسَاوِيَةً، وَإِنَّمَا تَعُودُ إِلَى ذَاتِ المُستَهلِكِ.

وَقَبلَ أَنْ نُوَدِّعَكُمْ احبتنا الكِرَامَ نُذَكِّرُكُمْ بِقَوَانِينِ المَنفَعَةِ الكُلِّيَّةِ وَالحَدِّيَّةِ:

-1 ارتفاع المنفعة الكلية:

تَرتَفِعُ المَنفَعَةُ الكُلِّيَّةُ بِزِيَادَةِ الاستِهلاكِ, فَالمَنفَعَةُ الكُلِّيَّةُ تَتَنَاسَبُ طَرْدِيًا مَعَ الاستِهلاكِ.

-2 انخفاض المنفعة الحدية:

تَنخَفِضُ المَنفَعَةُ الحَدِّيَّةُ بِزِيَادَةِ الاستِهلاكِ, فَالمَنفَعَةُ الحَدِّيَّةُ تَتَنَاسَبُ عَكْسِيًا مَعَ الاستِهلاكِ.

أيها المؤمنون:

نَكتَفِي بِهذا القَدْرِ فِي هَذِهِ الحَلْقَةِ, وَلِلحَدِيثِ بَقِيَّةٌ, مَوعِدُنَا مَعَكُمْ فِي الحَلْقَةِ القَادِمَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى, فَإِلَى ذَلِكَ الحِينِ وَإِلَى أَنْ نَلْقَاكُمْ وَدَائِماً, نَترُكُكُم فِي عِنايَةِ اللهِ وحفظِهِ وأمنِهِ, سَائِلِينَ المَولَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَن يُعِزَّنَا بِالإسلامِ, وَأَنْ يُعِزَّ الإسلام بِنَا, وَأَن يُكرِمَنا بِنَصرِهِ, وَأَن يُقِرَّ أَعيُنَنَا بِقِيَامِ دَولَةِ الخِلافَةِ على منهاج النبوة في القَرِيبِ العَاجِلِ, وَأَن يَجعَلَنا مِن جُنُودِهَا وَشُهُودِهَا وَشُهَدَائِها, إِنهُ وَلِيُّ ذلكَ وَالقَادِرُ عَلَيهِ. نَشكُرُكُم عَلى حُسنِ استِمَاعِكُم, وَالسَّلامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُه.

مع الحديث الشريف - الإسلام من هؤلاء براء

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي لحزب التحرير:
د. ماهر صالح

نحييكم جميعا أيها الأحبة في كل مكان، في حلقة جديدة «مع الحديث الشريف» ونبدأ بخير تحية، فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: »من حلف فقال: إني بريء من الإسلام، فإن كان كاذبًا، فهو كما قال، وإن كان صادقًا، فلن يرجع إلى الإسلام سالمًا» رواه أبو داود.

أيها المستمعون الكرام:

إن خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي نبيه عليه الصلاة والسلام محمد بن عبد الله أما بعد:

إن هذا الحديث الشريف يخبرنا بما يحدث الآن ولا أظنه حدث من قبل، أبواق كثيرة تحرف أحكاماً من الإسلام، وتصفه بأوصاف ليست فيه، وآخرون صوّر لهم الشيطان أنهم أصبحوا بمكانة يستطيعون فيها كتابة إسلام جديد يوافق أسيادهم ويتناسب مع أهوائهم! وآخرون يتاجرون بالإسلام، فإن علا الإسلام بين الأمم ارتفعوا معه وأصبح لا يخرج من أفواههم سوى ما يوافق الإسلام، وإن كانت الحائرة للكفر تبرؤوا منه.

إن الإسلام ليس بأحجية صعبة الفهم، بل هو واضح وضوح الشمس في كبد السماء، لا يجاوره أي سوء، ولا يخرج منه إلا ما فيه نفع للمسلمين وللبشرية جمعاء. لكن هناك من يتبرأ من الإسلام ومسلماته، ويقول لا يوجد فيه كذا وكذا، يظن أن المستمعين له لا يعون شيئًا من هواه المريض ووساوس شيطانه، لقد أخبر الحديث أن من يقول بهذا وهو صادق في قوله فهذه شهادة من نفسه أنه خرج من الإسلام وأهله، فلا يعود منا نحن المسلمين الفخورين بديننا، وإن كان كاذباً في قوله، فهذا الكذب الذي لا يقبله الله تعالى من أحد، إلا إذا غلب على ظن المرء أنه سيهلك إن لم يتبرأ من الإسلام لفظاً، على أن يكون قلبه مطمئناً بالإسلام.

وهنا تجدر الإشارة إلى من يحلف بأنه بريء من حكم معين من الإسلام محكم في الكتاب لانه خالف هواه، ولا ينسجم مع مبتغاه، أو لحاجة من الدنيا يصبو إليها، فهو من أعداء هذا الدين، ويشكل خطراً على الإسلام والمسلمين.

المسلم التقي النقي يطابق سلوكه ما في قلبه، وكلامه لا يخالف شرع ربنا، ويسيّر هواه لما يحب الله ويرضى، وإن أراد التكلم بكلام يعلم علم اليقين بأنه سوف يحاسب عليه فإنه لا يقوله، وإلا وقع في المحظور.

الله نسأل أن يبعد عنا أمثال هؤلاء الفاسقين المنافقين، الذين يسعون لتشويه ديننا وتحريفه وتغييره، وأن يبدل حالنا لخير حال.

أحبتنا الكرام، وإلى حين أن نلقاكم مع حديث نبوي آخر، نترككم في رعاية الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس:71345950
press@attahrir.info

STAG